الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والموارد المائية

وكالة النّهوض بالاستثمارات
الفلاحية

التقرير السنوي لنشاط
وكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحية
بعنوان سنة 2019

جوان 2020

ملخص
حول نشاط الوكالة لسنة 2019

إستأثر القطاع الفلاحي بأهمية بالغة من حيث الإمتيازات التي رصدت إلى الإستثمارات الخاصة والتي تجسمت من خلال التشجيعات المخولة له ضمن قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في30 سبتمبر 2016 ونصوصه التطبيقية حيث تضاعفت التشجيعات المالية و المنح لفائدة العديد من مكونات الإستثمار بالمقارنة مع الإمتيازات المرصودة ضمن مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 حيث تم تسجيل تطور في نسبة المنح من 15% إلى 30 % من قيمة الإستثمارات المصادق عليها.

وقد تميزت سنة 2019 بصدور القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار والتي تهدف أحكامه إلى دفع الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال بتبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الإقتصادية ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها وخاصة تيسير طرق تمويلها. وذلك بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط وبالتالي المساهمة في تخفيض الأعباء المالية للمستثمرين الخواص وحفز المبادرة الخاصة.

كما تم خلال سنة 2019 تسجيل إستقرارا على مستوى نسبة الإستثمار الفلاحي الخاص المصادق عليه من طرف الوكالة من الناتج الداخلي الخام في الفلاحة في حدود 6 % مقارنة بنتائج سنة 2018 علما وأن نسبة الإستثمار الجملي من الناتج الداخلي الخام تفوق 18 %

وعلى غرار سنتي 2017 و2018 واصل المستثمرون الخواص تجاوبهم مع تلك التشجيعات الجديدة حيث تم تسجيل خلال سنة 2019 أكثر من 7900 تصريح بالإستثمار بقيمة 1394 م د و4082 عملية إستثمار مصادق عليها بقيمة 680 م د أي بنسبة تطور تقدر بـ 78 % من قيمة التصاريح و30 % من قيمة الاستثمارات المصادق عليها بالمقارنة مع ما تم تسجيله خلال فترة المخطط التنموي (2011 - 2015) وضمن الاطار القانوني السابق المتعلق بمجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 (معدل سنوي ب 780 م د و 520 م د).

وبالمقارنة مع سنتي 2017 و 2018 التي تعتبر أهم فترة شهد فيها الإستثمار الفلاحي الخاص ذروته نتيجة صدور قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 فقد تم تسجيل تراجع طفيف في الإستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2019 خاصة على مستوى حجم الاستثمار على التوالي بـ : (2 %) و (5 %).

◄ ومن أهم الأسباب التي ساهمت في عدم مواصلة تسجيل تطور في عدد وحجم عمليات الإستثمار المصادق عليها من طرف الوكالة خلال سنة 2019 نذكر ما يلي :

- إجراءات معالجة الملفات طبقا لمقتضيات قانون الاستثمار:

* التأخير في تركيز عمل لجان إسناد الإمتيازات بالتركيبات الجديدة للجان مركزيا وجهويا وما تطلب ذلك من إجراءات بخصوص توزيع الملفات بين اللجان الجهوية واللجنة

الوطنية لإسناد الإمتيازات، بالإضافة إلى أن المصادقة على المشاريع الأكثر من 15 م د أصبحت من مشمولات الهيئة التونسية للإستثمار (صادقت الوكالة خلال سنة 2018 على مشروعين إثنين بقيمة 37 م د).

* عدم تطبيق المستثمرين للضوابط الجديدة التي وضعها قانون الاستثمار وخاصة منها التصريح قبل الشروع في الانجاز وتقديم مطلب الإنتفاع بالإمتيازات المالية في غضون سنة من التصريح والوضعية الجبائية الغير مسواة و الخلاص نقدا للمبالغ المفوترة والتي تفوق قيمتها 5 آلاف دينار، حيث أنها ساهمت في حرمان عدد من المستثمرين للمصادقة على ملفاتهم والحصول على مقررات إسناد الامتيازات ومواصلة الإنجاز من ناحية وعلى القيام باستثمارات إضافية من ناحية أخرى.

* توجه أغلبية الباعثين (أكثر من 60 %) إلى تقديم ملفات إستثمار لمشاريع ذات كلفة منخفضة وحسب الإمكانيات المالية الحينية (برنامج إستثمار سنوي) عوضا عن تقديم ملفات إستثمار لمشاريع كبرى مندمجة بقيمة إستثمارات أرفع (برنامج إستثمار على 4 سنوات) وذلك بهدف بلوغ نسب إنجاز بأقل تكلفة تخول صرف المنحة في أقرب الآجال (الحصول على منحة 100 % عوضا عن 40 % القسط الأول و 60 % القسط الثاني) طبقا لقانون الاستثمار.

- الجوانب التنظيمية والتراتيب الفنية:

* تراجع إسناد التراخيص لإحداث آبار عميقة من طرف الإدارة العامة للموارد المائية في حدود 35 % بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بسبب ضعف ونقص في الموارد المائية خاصة بولايات الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب والتي أثرت بصفة عامة على إحداث المشاريع المندمجة. كما أن الإقتصار على تمكين الباعثين من رخص إستغلال الماء بقوة دفق تقدر بـ 3 ل/ث عوضا عن 5 ل/ث ساهم في تراجع الاستثمارات المصادق عليها.

* مواصلة التوقف على إسناد التراخيص في الأنشطة المتعلقة بإنتصاب المداجن وتربية الأسماك في الأقفاص.

- توفير التمويلات :

* ضعف التمويلات البنكية على المستوى الوطني تطبيقا للمنشور عدد 10 الصادر من طرف البنك المركزي بتاريخ نوفمبر 2018 والذي يحدد حجم التمويل البنكي بنسبة 120% من الادخارات والايداعات الجديدة حيث ساهمت القروض المسندة من طرف البنوك بنسبة 7 % في تركيبة تمويل المشاريع الفلاحية المصادق عليها خلال سنة 2019.

* مواصلة إرتفاع نسبة الفائدة المديرية خلال سنة 2019 التي ساهمت في إرتفاع الأعباء والمصاريف المتعلقة بالفوائد البنكية والتي اثرت على القاعدة المالية للمشاريع وبالتالي إلى تراجع في إنجاز التوسعات، حيث تم تسجيل كمعدل شهري لنسبة الفائدة في السوق النقدية في ديسمبر 2019 حوالي 7.8 % مقابل 7.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2018. بالإضافة إلى مواصلة إرتفاع تكاليف الإستثمار وخاصة أسعار التجهيزات والمعدات

الفلاحية بمفعول التضخم المالي حيث تم تسجيل نسبة 6% سنة 2019 على غرار سنة 2018 .

* تأخر صرف المنح للمستثمرين بسبب عدم مواكبة فتح الإعتمادات بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للملفات الجاهزة للصرف و التي أثرت على توفر التمويلات للباعثين قصد إنجاز إستثمارات إضافية والمساهمة في ديناميكية إحداث المشاريع .

◄ بالنسبة لأهم المؤشرات و الإستنتاجات المتعلقة بتطور الاستثمار الفلاحي الخاص وصرف المنح وإسناد القروض العقارية خلال سنة 2019 وبالمقارنة مع نتائج سنة 2018 يمكن ذكر ما يلي :

- على مستوى تطور الإستثمارات:

* تطور الاستثمارات بولايات الشمال وخاصة نابل وزغوان بالشمال الشرقي وباجة وسليانة وجندوبة بالشمال الغربي بالمقارنة مع سنة 2018 نتيجة تطور إستثمارات شركات الإحياء والتنمية الفلاحية حيث تم تسجيل 78 م د خلال سنة 2019 مقابل 23 م د سنة 2018 ويعود هذا التضاعف في الاستثمار بالخصوص إلى حصول أغلب الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية ضمن القائمة عدد 36 على مقررات إسناد الإمتيازات.

* تراجع الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الوسط الغربي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2019 على 1270 عملية إستثمار بقيمة 147 م د مقابل 1724 عملية إستثمار بقيمة 216 م د خلال سنة 2018 أي بنسبة تراجع 32 % ويرجع ذلك أساسا إلى نقص الموارد المائية المرتبطة بإحداث الآبار العميقة والتخفيض في طاقة الإستغلال من 5 إلى 3 ل/ث. و يبقى الوسط الغربي الإقليم الأكثر إستقطابا لعدد المشاريع المصادق عليها حيث حضي بـ 30 % من حيث العدد وقد إحتلت ولاية القصرين المرتبة الاولى مستقطبة 488 عملية إستثمار بقيمة 53 م.د أي ما يمثل 12 % من العدد الجملي للمشاريع المصادق عليها.

* تراجع الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الجنوب الشرقي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2019 على 610 عملية إستثمار بقيمة 60 م د مقابل 733 عملية إستثمار بقيمة 85 م د خلال سنة 2018 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الاستثمارات في مجال إنتاج الخضروات تحت البيوت المحمية المسخنة بالمياه الجوفية الحارة بولاية قابس .

* تطور الإستثمارات في مجال غراسة أشجار زيتون الزيت حيث تمت المصادقة على غراسة 9000 هك زيتون خلال سنة 2019 مقابل 7000 هك خلال سنة 2018 .

* تراجع عدد عمليات الاستثمار المصادق عليها والمتعلقة بإقتناء معدات فلاحية حيث تمت المصادقة على 1816 جرار بقيمة 135 م د خلال سنة 2019 مقابل 2665 جرار بقيمة 186 م د سنة 2018 أي بنسبة تراجع 27 % من حيث القيمة.

* تراجع الإستثمارات المصادق عليها في مجال التحويل الاولي حيث تمت المصادقة على 47 م د خلال سنة 2019 مقابل 64 م د سنة 2018 أي بنسبة تراجع 36 % وهو ما يعكس ضعف الإستثمارات في حلقات ما بعد الإنتاج لتثمين المنتوجات التي تزخر بها

العديد من الولايات على غرار ولايات بنزرت وجندوبة والكاف وقفصة وتطاوين بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات في مجال التحويل الاولي وفق النمط البيولوجي (معاصر بيولوجية) خاصة بالولايات الساحلية (سوسة والمنستير والمهدية).

* تراجع التصاريح بالاستثمار في مجال تربية الاسماك في الاقفاص العائمة حيث تم تسجيل 28 م د سنة 2019 مقابل 49 م د سنة 2018 (75- %) بسبب عدم اسناد تراخيص جديدة من طرف وزارة الاشراف وضعف مردودية القطاع خلال السنوات الاخيرة نتيجة إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الموردة وصعوبة الترويج خاصة بليبيا . في حين صادقت لجان إسناد الإمتيازات خلال سنة 2019 على مشاريع متحصلة على رخص قديمة (خاصة على مستوى إنتاج فراخ الأسماك : Alevins) بقيمة 40 م د مقابل 11 م د سنة 2018 .

* تراجع إستثمارات الباعثين الشبان بنسبة 10 % حيث بلغت الإستثمارات 75 م د مقابل 83 م د خلال سنة 2018 ويرجع ذلك بالاساس إلى تراجع التمويلات الموجهة للباعثين الشبان وخاصة عن طريق البنك التونسي للتضامن (الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017) حيث تم إسناد 93 قرض بقيمة 2.6 م د خلال سنة 2019 مقابل 133 قرض بقيمة 3.7 م د خلال سنة 2018 أي بنسبة تراجع 42 % من حيث القيمة.

- على مستوى تطور إسناد وصرف المنح:

تراجع قيمة المنح المصادق عليها خلال سنة 2019 فقد تم تسجيل 187 م د مقابل211م د سنة 2018 أي بنسبة تراجع 11 %. ويعود هذا التراجع بالاساس إلى تراجع المنح المرصودة للمعدات الفلاحية بنسبة 25 % (67 م د مقابل 89 م د) والفلاحة البيولوجية بنسبة 50 % (8.5 م د مقابل 16.4 م د) مقابل تطور المنح المرصودة لغراسة الزيتون بنسبة 30 % (9.8 م د مقابل 7.5 م د) وإقتناء معدات الاقتصاد في الماء بنسبة 17% (11.6م د مقابل 9.9 م د) والطاقات المتجددة بنسبة 190% (5.8 م د مقابل 2 م د).

كما تحسنت خلال سنة 2019 المؤشرات المتعلقة بصرف المنح حيث بذلت مصالح الوكالة جهودا كبيرة بالتنسيق مع وزارة المالية لتدارك بعض التأخير في آجال صرف المنح من خلال توفير ما أمكن من اعتمادات حيث تضاعفت قيمة المنح المأذون بصرفها بتسجيل 112 م د خلال سنة 2019 مقابل 52 م د سنة 2018.

وتجدر الاشارة أنه إلى غاية موفى ديسمبر 2019 بقيت أذون صرف جاهزة بقيمة 40 م د لم تتم تلبيتها نظرا لعدم توفر الاعتمادات المطلوبة .

- على مستوى تطور القروض العقارية:

تمت المصادقة خلال سنة 2019 على 89 قرضا عقاريا بقيمة 9.2 م د منها 58 قرض عقاري مقتناة من الأصول بقيمة 4.3 م د مقابل 106 قرض بقيمة 14.8 م د منها 76 قرض مقتناة من الأصول بقيمة 5.9 م د خلال سنة 2018 أي بنسبة تراجع 16% من عدد القروض. ولا يعكس هذا التراجع تطور عدد مطالب الباعثين الراغبين في الحصول

على قروض عقارية حيث تمت معالجة أكثر من 250 ملف قرض عقاري وصادقت اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات على 89 قرض أي بنسبة 35 % ويعود ذلك بالاساس إلى مزيد ترشيد إسناد إمتياز القرض العقاري بهدف ضمان نجاح المشاريع المزمع إنجازها من خلال التثبت في مؤهلات و جدية طالبي القروض إلى جانب التأكد من إمكانيات ومصادر تمويل المشاريع وثبوت مردودية المشاريع بهدف ضمان نجاح المشاريع. هذا وقد إستقطبت ولايات القصرين و قفصة وسيدي بوزيد اكثر من 80 % من عدد القروض المسندة .

هذا وواصلت الوكالة عملها التنموي خلال سنة 2019 بهدف النهوض بالاستثمار والتصدير وجودة المنتجات الفلاحية وذلك من خلال:

- تنظيم ورشات وأيام إعلامية وندوات وطنية و إقليمية وجهوية للتعريف بقانون الاستثمار وفرص الإستثمار المخصصة للتصدير،
- تنظيم أيام شراكة وتأمين المشاركة في المعارض والصالونات بتونس وبالخارج ،
- تنظيم الدورة الثانية للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية والترويج لها بالخارج حيث تضاعف عدد المنتجات 3 مرات بالمقارنة مع الدورة الاولى في سنة 2017.

وفي إطار مشاريع التعاون التونسي الاجنبي ساهمت الوكالة في الرفع من نجاعة هذه البرامج التنموية وتوجيهها نحو النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص خاصة في الجهات الداخلية ومساندة الباعثين وخاصة الشبان لاحداث مشاريع وتنميتها وتطويرها ومن أهم البرامج التنموية نذكر:

- برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني،
- برنامج التعاون التونسي الألماني IPD ،
- برنامج التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الاروبي ،
- برنامج التعاون الإيطالي حول الفلاحة التنافسية،
- برنامج التعاون السويسري ،
- برنامج التعاون الياباني.

بالإضافة إلى ملف التصديق على الوكالة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ حيث تميزت سنة 2019 بتكوين وحدة صلب وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية للتصرف في المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع المزمع عرضها على الصندوق للتمويل وذلك في إطار برنامج ADAPT'ACTION الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية .

وفي إطار مزيد دفع روح المبادرة لدى الشباب كثفت الوكالة والشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية ومحطات التجارب النموذجية برامجها المتعلقة بالإحاطة وتكوين الباعثين والمساندة وتثمين نتائج البحث العلمي فقد تم إنجاز العديد من الأنشطة التي تهدف إلى خلق المزيد من مواطن الشغل القارة وفرص الانتصاب للحساب الخاص لفائدة الشباب وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا ومرافقتهم خلال مختلف مراحل تجسيم أفكار مشاريعهم وحسن

التصرف في مستغلاتهم الفلاحية على غرار ورشات المبادرة وحصص التأطير والايام الاعلامية والتحسيسية والقيام بتجارب نموذجية.

وقد مكنت مختلف الانشطة من تسجيل ترشح أكثر من 670 شاب للإنضمام لبرنامج محاضن المؤسسات الفلاحية حضي منهم 250 باعثا بالموافقة مسجلا تضاعفا هاما بالمقارنة مع سنة 2018 ويعود ذلك بالاساس إلى برنامج دفع الإستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية الذي حفز أكثر من 190 مهندس فلاحي للإنخراط في المنظومة قصد مساندتهم في إحداث مشاريعهم المتمثلة في تركيز خلايا خاصة (مكاتب إستشارات ومرافقة فلاحية) بالمناطق الفلاحية.

هذا وقد تميزت سنة 2019 ببداية تنفيذ مكونة الاستشارة الفلاحية ضمن مشروع دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية (PRIMEA) حيث تم إحداث المركز المرجعي للإستشارات بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والذي سيتكفل بإعتماد آليات مجددة للمرافقة والتأطير لأصحاب المستغلات الفلاحية حيث سيتم العمل على تركيز 670 خلية خاصة بالمناطق الريفية يتم إحداثها من طرف مهندسين فلاحيين شبان ينتصبون لحسابهم الخاص ويتكفل البرنامج بإختيارهم وتنمية مهاراتهم قصد تأطير ومرافقة الفلاحيين بأساليب مجددة في مختلف برامج تنمية مستغلاتهم وتحسين قدراتهم الفنية والإقتصادية لضمان نجاحها وديمومتها.

وفي إطار تقريب الخدمات من المستثمرين وتعصير الإدارة عملت الوكالة خلال سنة 2019 على جعل التحول الرقمي ضمن أولوياتها والاستعداد للعمل ببرمجية التصرف الإلكتروني في الوثائق ومواصلة تطوير موقع الواب وإعادة هيكلته ليستجيب للتكنولوجيات الحديث بالإضافة إلى مواصلة تكوين إطارات وأعوان الوكالة في العديد من المجالات الفنية والإدارية والتواصل بهدف مزيد تحسين آدائهم في العمل.

أهم الإنجازات وأنشطة الوكالة
خلال سنة 2019

I- الأنشطة التنموية :

واصلت الوكالة نشاطها التنموي بهدف النهوض بالاستثمار والتصدير وجودة المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تنظيم ورشات وندوات إقليمية للتعريف بقانون الاستثمار والتصدير بالإضافة إلى المشاركة في المعارض و الصالونات بتونس وبالخارج. ومن أهم الأنشطة التنموية نذكر ما يلي:

1- المعارض والصالونات:

1-1- المعارض والصالونات بتونس:

شاركت الوكالة في الصالونات والمعارض الوطنية والجهوية التي انتظمت بعنوان سنة 2019 وقد مثلت فرصة للتعريف بالقانون الجديد للاستثمار لمزيد استقطاب باعثي المشاريع الفلاحية من ناحية، والترويج للدورة الرابعة عشر للصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا SIAT'2020 ، من ناحية أخرى.
وأمنت الوكالة المشاركة في دورات المعارض والصالونات المنظمة بتونس المنصوص عليها بالجدول التالي :

جدول متابعة مشاركة الوكالة في المعارض والصالونات المنظمة بتونس (سنة 2019)

ع ر	التظاهرة	المكان	التاريخ
01	الصالون المغاربي للفلاحة بالشمال الغربي التونسي SANO Maghreb	الكاف	30 جانفي – 02 فيفري
02	الصالون الدولي للتكنولوجيا الحديثة للري والتحكم في الموارد المائية Irri-Tech EXPO	الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة	08-06 فيفري
03	صالون الأعمال "الريادة"	مدينة الثقافة	14-12 فيفري
04	الصالون الدولي : « Salon du bien-être et des médecines naturelles »	فضاء الأكروبليوم بقرطاج	24-22 مارس
05	الصالون الدولي لزيت الزيتون Med Mag Oliva	سوسة	13-10 أفريل
06	تظاهرة TRIO 2019 حول الطاقات المتجددة	قصر المعارض بالكرم	11- 13 أفريل
07	الصالون الجهوي للفلاحة وتربية الماشية AGRINORD'2019	باجة	14-11 أفريل
08	صالون الفلاحة البيولوجية والصناعات الغذائية Bioexpo	الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة	25 -27 أفريل
09	المعرض الوطني للفلاحة والإبتكار (AGRINNOV)	المعهد الوطني للزراعات الكبرى	27-25 أفريل
10	الصالون الافتراضي الأول للخدمات الادارية الخاص بالجالية التونسية بالخارج	تونس	3 و4 جويلية

11	الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري "سياماب"	قصر المعارض بالكرم	24-29 سبتمبر
12	صالون تثمين المياه ومعالجتها	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	22-24 نوفمبر
13	مهرجان الزيتونة	صفاقس	14-18 سبتمبر

2-1- المعارض والصالونات المختصة بالخارج:

تعتبر المشاركة في الصالونات و المعارض المختصة بالخارج من أهم الانشطة التنموية التي من شأنها أن تساهم في التعريف بمختلف مجالات الإنتاج والتصنيع في مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية و السياحية والتجارية منها. ومن هذا المنطلق وضمن نشاطها التنموي ، ما فتئت الوكالة تقوم بالتعاون مع السفارات التونسية والبعثات التجارية بالخارج و الباعثين والمصدرين بتشخيص أهم الصالونات والمعارض الفلاحية المختصة التي من شأنها أن تساهم في ما يلي :

* الترويج للمنتجات الفلاحية التونسية وتشخيص فرص تسويقها ،
* مزيد تنمية صادرات المنتجات الفلاحية،
* التعريف بمناخ الاستثمار وإحداث مشاريع شراكة تونسية أجنبية ،
* تنمية المعارف لدى المستثمرين والمصدرين والعاملين الاقتصاديين في المجال الفلاحي،
* التعرّف على أهم المستجدات والاستفادة من التجارب الاجنبية لتطوير القطاع الفلاحي .

وقد قامت مصالح الوكالة خلال سنة 2019 بتأمين المشاركة في 12 صالونا بالخارج متخصصا في منظومات الخضر والغلال والفلاحة البيولوجية وزيت الزيتون ومنتجات الصيد البحري والتجهيزات والتقنيات الفلاحية وشملت ما يلي :

• الأسبوع الأخضر ببرلين" International Green Week " (برلين : 18-27 جانفي):

أمنت الوكالة المشاركة التونسية في فعاليات الأسبوع العالمي الأخضر ببرلين International Green Week الذي التأم بمدينة برلين من 18 إلى 27 جانفي 2019 ضمن برناح التعاون التونسي الألماني IPD وبمشاركة 3 شركات مصدرة تونسية ناشطة في مجال التمور وزيت الزيتون والطحالب المجهرية (السبيرولين).

• الصالون الدولي للخضر والغلال "FRUIT LOGISTICA" (برلين: 06 - 08 فيفري):

يتميّز هذا الصالون الدولي في عرض المنتجات الطازجة من الخضر والغلال وكذلك في التقنيات والتجهيزات المتعلقة بالفرز والخزن والتغليف والنقل والترويج.

مساحة الجناح التونسي : 136 متر مربع

الوفد التونسي: قرابة 60 ممثل لشركات منتجة ومصدرة للخضر و الغلال

كما كان لهذا الوفد الإحاطة الكاملة من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري و الغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة.

- **الصالون الدولي للمنتجات البيولوجية والطبيعية "BIOFACH" (نورنبارغ: 13 - 16 فيفري):**

يعتبر هذا الصالون الأوّل من نوعه في أوروبا في ميدان الفلاحة والمنتجات البيولوجية والطبيعية حيث يتم عرض المنتجات البيولوجية الطازجة والمحولة والخدمات المتعلقة بهذه المنظومة.

مساحة الجناح التونسي: 104 متر مربع

الشركات العارضة: 12

الوفد التونسي: 40 ممثل لشركات منتجة ومصدرة للمنتجات البيولوجية و ممثلين عن الوكالة والمركز الفني للفلاحة البيولوجية.

- **الصالون الدولي للفلاحة " SIA " (باريس 22 فيفري- 01 مارس):**

أمنت الوكالة بالتعاون مع المجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني للغلال المشاركة التونسية في الصالون الدولي للفلاحة الذي إلتأم بباريس من 22 فيفري إلى 01 مارس حيث تم تنشيط جناح يمسح 80 متر مربع يضم 13 شركة منتجة ومصدرة مختصة في مجال النباتات الطبية والعطرية المجففة والمستحضرات الغذائية وزيت الزيتون والترفاس والتمور ومشتقاتها .كما تم ضمن الجناح التونسي تأثيث فضاء خاص بالمنتوجات الغذائية المحلية التونسية بالإضافة إلى مواكبة المناظرات الفرنسية للمنتجات المحلية الفرنسية المبرمجة على هامش الصالون (concours agricole).

- **المعرض الزراعي الدولي " السوسنة " (عمان : 25 - 28 مارس):**

أمنت الوكالة المشاركة التونسية في معرض السوسنة الذي إلتأم بمدينة عمان بالأردن من 25 إلى 28 مارس 2019 بالتعاون مع السفارة التونسية بعمان والتمثيلية التجارية لمركز النهوض بالصادرات، وضم الجناح التونسي الذي يمسح 24 مترمربع عرض عينات من المنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية القابلة للتصدير والمنتجات المحلية المتوجة بالميداليات كزيت الزيتون والتمور والقوارص والطماطم والفلفل والقنارية ومنتجات الصيد البحري وكذلك منتوجات الدواجن المحولة.

- **الصالون الدولي للفلاحة "Agri umbria " (أمبريا : 29-31 مارس):**

أمنت الوكالة المشاركة الثانية في الصالون الدولي للفلاحة Agri Umbria الذي التأم بمدينة أمبريا الإيطاليا من 29 إلى 31 مارس على مساحة 24 متر مربع حيث تضمن الوفد المشارك إلى جانب ممثلي الإدارة 6 مؤسسات تونسية. وتعتبر هذه المشاركة فرصة لتطوير التعاون التونسي الإيطالي.

- **الصالون الدولي للفلاحة بالمغرب " SIAM" (مكناس : 16-21 أفريل):**

تميزت المشاركة التونسية بتأثيث جناح يمسح 18 متر مربع بالقطب الدولي تمّ خلاله عرض المنتوجات الطازجة والمحوّلة وذلك بمشاركة كلّ من شركة بيت المونة وشركة SEE وشركة BIOSUD.

وتعتبر هذه المشاركة فرصة للترويج للمنتجات التونسية وتشخيص فرص تسويقها والتعريف بمناخ الاستثمار في مجالات الفلاحة بتونس والفرص المتاحة لرجال الأعمال من مختلف البلدان.

- **الصالون الدولي لمنتوجات الصيد البحري" Seafood"(بروكسال : 07 - 09 ماي):**

أمنت الوكالة بالتعاون مع المجمع المهني المشترك للصيد البحري المشاركة التونسية في الصالون الدولي لمنتوجات الصيد البحري Seafood'2019، الذي إلتأم ببروكسال من07 إلى 09 ماي 2019.

وقد تضمن الجناح التونسي فضاء موحد للإدارة إمساحته 208 متر مربع يضم كل من الوكالة والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري والمجمع المهني المشترك للمصبرات الغذائية والمركز الفني لتربية الأحياء المائية إلى جانب أجنحة منفردة لثمانية شركات مصدرة.

- **الصالون الدولي للخضر والغلال "Macfrut" (ريميني : 08- 10 ماي):**

أمنت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية المشاركة التونسية في الصالون الدولي لمنظومة الخضر والغلال « Macfrut'2019 » الذي انتظم بمدينة ريميني الإيطالية من 08 إلى 10 ماي 2019.

وشملت المشاركة التونسية في هذه التظاهرة تنشيط جناح يمسح 64 متر مربع ضمّ 4 شركات منتجة ومصدرة للخضر والغلال والصناعات التحويلية وفضاء مؤسساتي لعرض المطويات والوثائق المتعلقة بمناخ الاستثمار في تونس.

- **الصالون الدولي للفلاحة بصربيا (نوفي صاد : 11-17 ماي):**

أمنت الوكالة بالتعاون مع المجمع المهني المشترك للغلال والمجمع المهني المشترك للخضر المشاركة التونسية في الصالون الدولي للفلاحة الذي إلتأم بمدينة Novi Sad الصربية خلال الفترة من 11 إلى 17ماي 2019.

وشملت المشاركة التونسية في هذه التظاهرة تنشيط جناح يمسح 200م2 ضمّ 8 شركات منتجة ومصدرة للخضر والغلال وفضاء مؤسساتي لعرض المطويات والوثائق المتعلقة بمناخ الاستثمار في تونس.

- **الصالون الدولي لزيت الزيتون "Expoliva" (خاين : 15 - 18 ماي):**

أمّنت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية المشاركة التونسية الثامنة في الصالون الدولي لزيت الزيتون "EXPOLIVA" الذي التأم بمدينة خاين الإسبانية من 15 إلى 18 ماي 2019.

مساحة الجناح التونسي: 36 متر مربع

الوفد التونسي: قرابة 30 متعامل في مجال إنتاج الزيتون والزيت.

- **الصالون الدولي للأغذية " FIE " (باريس : 03 إلى 05 ديسمبر):**

أمّنت الوكالة المشاركة التونسية في الصالون الدولي للأغذية FIE الذي انتظم بمدينة باريس من 03 إلى 05 ديسمبر 2019 حيث تمّ تنشيط جناح يمسح 42 متر مربع يضمّ 3 شركات منتجـــة ومصدرة مختصة في مجال مشتقات التمور والنباتات الطبية والعطرية المجففة والمستحضرات الغذائية من هريسة وسلاطة مشوية.

ويتلخص برنامج مشاركة الوكالة في المعارض والصالونات المختصة بالخارج كما يبينه الجدول التالي :

جدول متابعة مشاركة الوكالة في المعارض والصالونات المختصة بالخارج (سنة 2019)

ع ر	التظاهرة	المكان	التاريخ	مساحة الجناح(م2)	عدد المؤسسات المشاركة في الجناح التونسي
01	الأسبوع الأخضر ببرلين « International Green Week »	برلين	18- 27 جانفي	ضمن الفضاء المخصص لـ BMZ	3
02	الصالون الدولي للخضر والغلال Fruitlogistica	برلين	06-08 فيفري	136	8
03	الصالون الدولي للمنتوجات البيولوجية Biofach	نورنبارغ	13-16 فيفري	104	12
04	الصالون الدولي للفلاحة SIA	باريس	22 فيفري - 01 مارس	80	13
05	المعرض الزراعي الدولي "السوسنة"	عمان	25-28 مارس	24	2
06	الصالون الدولي للفلاحة Agri umbria	امبريا / إيطاليا	29-31 مارس	12	6
07	الصالون الدولي للفلاحة بالمغرب SIAM	مكناس	16-21 أفريل	18	3
08	الصالون الدولي للصيد البحري Seafood	بروكسال	07-09 ماي	208	8
09	الصالون الدولي للخضر والغلال Macfrut	ريميني	08-10 ماي	64	4
10	الصالون الدولي للفلاحة بصربيا	نوفي صاد	11-17 ماي	200	8
11	الصالون الدولي لزيت الزيتون Expoliva	خاين	15-18 ماي	36	6
12	الصالون الدولي للاغذية FIE	باريس	03-05 ديسمبر	42	3

2- الندوات والأيام الإعلامية وورشات العمل:

قامت الوكالة خلال سنة 2019 بتنظيم الأيام الإعلامية والمشاركة في العديد من المعارض الجهوية و ورشات العمل والندوات ومن أهمها نذكر ما يلي :

- يوم إعلامي للتعريف بقانون الاستثمار لفائدة مكاتب الدراسات بالشمال ،
- يوم إعلامي للتعريف بقانون الاستثمار لفائدة مكاتب الدراسات بالوسط ،
- يوم إعلامي للتعريف بقانون الاستثمار لفائدة مكاتب الدراسات بالجنوب ،
- ورشة تحسيسة حول آفاق استغلال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي ،
- ورشة عمل حول التكنولوجيا الرقمية في الفلاحة ،

- الندوة الوطنية حول تصدير المنتوجات الفلاحية "وضع إستراتيجية لتنمية صادرات المنتوجات الفلاحية"،
- معرض المياه غير التقليدية ومعالجة المياه في دورته الأولى الذي افتتحه السيد عبد الله الرابحي كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد مختار الهمامي وزير الشؤون المحلية و البيئة بمقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،
- المنتدى الدولي للتمور والنخيل في مدينة توزر والذي تم تنظيمه من طرف كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT ، وقطب الجريد، وشركة القطب التنموي بقفصة بالتعاون مع وكالة التعاون الالماني GIZ وذلك تحت اشراف السيد وزيرالصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة، ويهدف هذا المنتدى إلى الترويج والتطوير المستدام لقطاع التمور والنخيل في تونس،
- ورشات عمل حول منظومة زيت الزيتون والتي ضمت عديد المتدخلين في القطاع على غرار المنتجين والمصدرين والخبراء المحليين والدوليين (اليابان، الجزائر، الأردن، ...)على هامش مهرجان الزيتونة بصفاقس حيث تم تخصيص جناح للوكالة للتعريف بالقانون الجديد للاستثمار وقد أشرف على الافتتاح كل من السيد رئيس ديوان وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والسيد رئيس المجلس العالمي للزيت. وخلال هذه التظاهرة تم تنظيم دورة تكوينية حول تسويق المنتجات المحلية يومي 12 و13 ديسمبر 2019لفائدة المتوجين بالدورة الثانية من المناظرة التونسية للمنتجات المحلية،
- ورشة حول "دور التذوق الحسي وعلامات الجودة في تشجيع تصدير الزيتون التونسي" التي تم تنظيمها بصفاقس حيث تم تقديم مداخلة حول "المناظرة التونسية للمنتجات المحلية ودورها في تثمين قطاع الزيتون". هذا وقد تم التأكيد على ضرورة تشجيع إنتاج الأصناف المحلية وترويجها خاصة وان بلادنا بها 90 مليون شجرة من هذا الموروث الثقافي ذات الجودة العالية والحائز مؤخرا على 100 جائزة في المسابقات العالمية،
- معرض الهريسة بنابل وذلك من خلال تأطير ومرافقة بعض المهنيين المتوجين بالمناظرة التونسية للمنتجات إضافة إلى تقديم مداخلة حول تثمين المنتجات المحلية.

3- الشراكة والتعاون وتحسين جودة المنتجات الفلاحية :

3-1- المناظرة الوطنية للمنتجات المحلية والترويج لها بالخارج :

قامت الوكالة بتنظيم الدورة الثانية من المناظرة التونسية للمنتجات المحلية وذلك طبقا للروزنامة التالية :

تسجيل المنتجات	من28 جانفي إلى 15مارس 2019
مناظرة التذوق	أيام 18 و19 و20 جوان 2019
حفل الاختتام وتتويج المنتجين	يوم 28 جوان 2019
سوق لعرض وبيع المنتجات المحلية	يومي 29 و30 جوان 2019

تمت المصادقة على 740 منتوجا موزعا على 5 أصناف من جملة مطالب مودعة لـ 925 منتوجا لفائدة 260 منتجا (تضاعف عدد المنتجات المحلية بـ 3 مرات بالمقارنة مع نتائج الدورة السابقة والأولى لسنة 2017).

وعلى إثر تنظيم الدورة الثانية شاركت الوكالة في عديد الأنشطة لترويج المنتجات المحلية بالداخل والخارج من خلال دعم المنتجات المتوجة بميداليات وذلك بمرافقة المنتجين عند المشاركة في المعارض وتنظيم لقاءات شراكة لفائدتهم مع كبار الموزعين نذكر منها :

- المشاركة في فعاليات الدورة الثامنة من المناظرة السويسرية للمنتجات المحلية التي انتظمت من 27 إلى 29 سبتمبر 2019 بسويسرا وذلك قصد تبادل الخبرات في ما يتعلق بإعداد المناظرات وتنظيم أسواق المنتجات المحلية. وفي هذا الاطار تم تشريك 5 فائزين بالدورة الثانية في المناظرة التونسية للمنتجات المحلية وتمكينهم من التعريف بمنتجاتهم.
- تنظيم ورشة عمل حول ضبط برنامج لترويج المنتجات الفائزة في الدورة الثانية وذلك يوم **05 نوفمبر 2019**وقد حضرها العديد من الأطراف المتدخلة في ترويج المنتجات المحلية على غرار الغرف المختلطة وغرف الصناعة والتجارة وممثلي مختلف الوزارات.
- تنظيم ورشة عمل حول استراتيجية تسويق المنتجات المحلية يوم **10ديسمبر 2019** وذلك بحضور كبار الموزعين على غرارCarrefour ; Géant ; Monoprix إضافة إلى المواقع الالكترونية المختصة في ترويج المنتجات المحلية.

2-3- لقاءات الشراكة :

في إطار برنامجها المتعلق بتطوير الشراكة قامت الوكالة خلال سنة 2019 بالمشاركة في ما يلي :

- **المنتدى التونسي التركي للأعمال** الذي انعقد بإسطنبول **يوم** 22 أفريل 2019 تحت إشراف السيد كاتب الدولة للدبلوماسية الاقتصادية وتحت شعار -Turky Tunisia- Busniness Forum& B2B Meetings والذي تم تنظيمه بالتعاون مع سفارة تونس بأنقرة و وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بالشراكة مع مركز التجارة الدولي بإسطنبول WTC-Istambul ،
- **قمة التعاون الاقتصادي التركي العربي** التي انعقدت باسطنبول من 23 إلى 26 أفريل 2019 وسجلت مشاركة العديد من رجال أعمال من تونس إلى جانب ممثلين عن هياكل الدعم والمساندة والمنظمات الاقتصادية الفاعلة. أما من الجانب التركي فإنها سجلت مشـاركة ممثلي منظمة رجال الأعمال والصناعيين المستـقلين

وغرفة التجارة والصناعة بإسطنبول والمجلس التركي للمصدرين. كما تم إعداد مداخلة حول مناخ الاستثمار بتونس والإحاطة بالوفد المشارك في مجال الفلاحة وتنظيم لقاءات شراكة بين التونسيين ونظرائهم من البلدان الأجنبية واستقطاب المستثمرين لصالون سيات 2020.

كما قامت مصالح الوكالة في نفس الإطار بتنظيم يومي شراكة بتاريخ 25 و 26 سبتمبر 2019 على هامش الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية " سياماب " بالتعاون مع الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، تم خلالها التعريف بمناخ الإستثمار والمجالات الواعدة بين تونس والبلدان المشاركة في هذه التظاهرة على غرار قطر وبوركينا فاسو.

3-3- مشاريع التعاون :

- البرنامج السويسري SIPPO:

قامت الوكالة في إطار تعاونها مع البرنامج السويسري SIPPO خلال سنة 2019 بعدة أنشطة تتمثل أهمها في :

- تنظيم ورشة عمل حول**" دفع المنتجات التونسية المحلية نحو الأسواق الأوروبية"** وذلك يوم 28 جوان 2019 بمدينة العلوم بتونس، على هامش الدورة الثانية من المناظرة التونسية للمنتجات المحلية.
- تنظيم دورة تكوينية حول **"استقطاب المستثمر الأجنبي في لقاءات الشراكة B2B"** لفائدة إطارات الوكالة وغيرها من الهياكل المهنية من 24 إلى 26 أفريل 2019 بمركز النهوض بالصادرات.
- تنظيم ورشة تكوينية حول **" تقنيات المشاركة في المعارض والصالونات"** لفائدة المهنيين في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والراغبين في توجيه إنتاجهم نحو التصدير وذلك يوم 16 أفريل 2019 بنزل المشتل بتونس، قصد تمكينهم من تطوير آليات البحث عن أسواق جديدة وتقنيات الاتصال والتواصل في المعارض والصالونات المختصة وسبل تطوير الصادرات والشراكة من خلال ربط علاقات تجارية أو استثمارية دائمة بالاضافة إلى المشاركة في الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري SEAFOOD2019 من 7 إلى 9 ماي 2019 ببروكسيل بلجيكا.
- الانطلاق في تركيز **منظومة معلوماتية CRM** لإنشاء قاعدة بيانات ثرية من المستثمرين في القطاع الفلاحي والغذائي والشركاء الأجانب وخاصة ألمانيا وسويسرا وصربيا ودول البلقان وذلك بهدف تكوين شبكة من العلاقات التي تهدف الى ترويج وتصدير المنتجات التونسية وفق استراتيجية محكمة.
- تنظيم ورشة عمل حول التدابير الغير جمركية المتعلقة بمنتجات الصيد البحري بالتعاون مع المجمع المهني لمنتوجات الصيد البحري وذلك يوم الخميس 17 أكتوبر 2019 .
- التعريف بالمنتجات التونسية المحلية والمشاركة في معرض FIEباريس من 03 إلى 05 ديسمبر2019 .

هذا، وقد تم في إطار البرنامج السوسري تقييم الأنشطة التي تم إنجازها في سنة 2019 وبرمجة الأنشطة المخصصة لسنة 2020.

- البرنامج التونسي الايطالي حول الفلاحة التنافسية:

تم في إطار برنامج التعاون التونسي الإيطالي حول الفلاحة التنافسية الممول من طرف الوكالة الإيطالية للتنمية و التعاون خلال سنة 2019 ، انجاز عدة أنشطة من أهمها :

- تنظيم دورة تكوينية لفائدة المشرفين على الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لحوالي 20 مشاركا حول التجربة الايطالية في مجال دعم القدرات الفنية للشركات التعاونية بنزل الديبلوماسي بتونس من 12 إلى 15 فيفري 2019.
- تكوين إطارات الوكالة في المجالات المتعلقة بالفلاحة التنافسية و **Economie Circulaire** .
- تنظيم دورتين تكوينيتين في عدة مجالات (الإدارة المالية للمشروع الفلاحي، التصرف في الإنتاج، التسويق تقنيات الترويج، التعبئة والتغليف، جودة المنتجات الفلاحية وتطوير المنتجات المحلية، التجديد في الفلاحة والصناعات التحويلية، خطوط التمويل، تحديات الفلاحة، بلورة مخططات الأعمال،...) بكل من:

  * ولاية باجة (مجاز الباب) : بداية من 16 جانفي 2019 إلى أواخر شهر مارس 2019 تخص كل من باجة ومنوبة.
  * ولاية زغوان(مقرن) : بداية من 22 جانفي 2019 إلى منتصف شهر أفريل 2019 تخص كل من زغوان و بن عروس .

  وتم اختتام أشغال الدورتين يوم 4 أكتوبر 2019 بتنظيم حفل تكريم وتتويج 13 باعثا شابا تحت إشراف السيد رئيس الديوان.
  وسيتواصل برنامج التكوين لفائدة مجموعة جديدة من الباعثين الشبان خلال سنة 2020 حيث تم يوم 17 ديسمبر 2019 إجراء محادثات فردية مع 30 مترشح جديد من ولايات الشمال الغربي بحضور السيدة المنسقة الايطالية للمشروع.

- برنامج التعاون التونسي الياباني :

قامت الوكالة في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بإنجاز عدة أنشطة تهدف إلى النهوض بالاستثمار والتصدير في مجال إنتاج فاكهة الكريمة (KAKI) التي تعتبر في الأصل فاكهة يابانية . حيث شاركت الوكالة في يوم إعلامي بمعهد الغابات والمراعي بطبرقة حول آفاق تثمين فاكهة الكريمة بتونس و عقد جلسات عمل مع عديد الأطراف المعنية من بينها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والجمعية التونسية للقيادة والتنمية الذاتية والتضامن (Atlas) .

هذا وسعيا منها لتثمين البحث العلمي في المجال الفلاحي، شاركت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في تنظيم الدورة الخامسة عشرة للملتقى التونسي الياباني حول العلوم والتكنولوجيا والمجتمع TJASSST_2019 الذي نظمته جامعة سوسة من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2019 بالتعاون مع كل من جامعة تسوكوبا TSUKUBA والوكالة اليابنية

للتعاون الدولي JICA ومركز البحث الياباني حول شمال إفريقيا والمتوسط ARENA والجمعية اليابانية للنهوض بالعلوم JSPS و قد اشرف السيد سليم خلبوس وزير التعليم العالي والبحث العلمي على افتتاح هذا الملتقى الذي ارتكز على عديد البحوث المتعلقة بالمجال الفلاحي والموارد المائية والطاقة إضافة إلى الصناعات الغذائية والصحة العامة .كما تم خلال هذه التظاهرة إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة بين شركات منتجة ومصدرة تونسية (على غرار SADIRA و VACPA) ومؤسسات بحث يابانية وذلك بهدف تثمين نتائج البحث وتطوير مجالات التعاون بين البلدين إضافة إلى تبادل الخبرات والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مشاريع تنموية مشتركة.

- برنامج التعاون التونسي الألماني IPD :

تم ضمن برنامج التعاون التونسي الألماني IPD خلال سنة 2019، إنجاز عدة أنشطة من أهمها :

* قيام خبراء عن المشروع بمهمتين بتونس لدراسة بعض المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاع الخضر والغلال والقطاع البيولوجي والصناعات التحويلية لإختيارها للمشاركة كعارضين ضمن الجناح التونسي بالصالون الدولي للخضر والغلال Fruitlogistica والصالون الدولي للفلاحة البيولوجية BIOFACH والصالون الدولي للأغذية FIE.

* تأطير المؤسسات العارضة ضمن الجناح التونسي والتابعة للبرنامج من خلال ضبط برنامج لقاءات مسبقة مع رجال أعمال أجانب وممثلين لشركات عالمية تبحث عن فرص للتجارة والتعاون.

- برنامج التصديق على الوكالة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ:

يندرج هذا المشروع ضمن البرنامج ADAPT'ACTION الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية يهدف إلى بعث وحدة صلب وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية للتصرف في المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع عرضها على الصندوق للتمويل. وقد تمكن مجموعة من إطارات الوكالة من متابعة تكوين بإشراف خبراء دوليين متخصصين في الميدان بهدف تنمية قدراتهم في هذا المجال.

وقد تم تكوين وحدة صلب وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية للتصرف في المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع المزمع عرضها على الصندوق للتمويل بمقتضى مقرر بتاريخ 27 سبتمبر 2019. وتخضع هذه الوحدة لإشراف المدير العام للوكالة وتضم 5 وحدات فرعية تعني بالمجالات التالية:

- تقييم المخاطر البيئية،
- تقييم المخاطر الاجتماعية،
- النوع الاجتماعي،
- الاتصال،
- المالية و واللوجيستيك.

كما تولت الوكالة تنظيم جلسات عمل مع إطارات الوكالة لمناقشة مجموعة من الوثائق التي تم إعدادها لتقديمها ضمن ملف التصديق على الوكالة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ بخصوص سياسات الوكالة لمكافحة الفساد وحماية المخاطر البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى النوع الاجتماعي المساواة بين الجنسين.

مع العلم أنه في إطار برنامج READNESS تم تقديم طلب للصندوق قصد الحصول على تمويل لمكونة خارطة الطريق الخاصة بتفعيل وحدة التصرف في المخاطر البيئية والإجتماعية وقد وافق الصندوق الأخضر على طلب الوكالة وأسند لها تمويلا مبدئيا يقدر 404 ألف دولار.

- برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاتها في القطاع الفلاحي:

يهدف برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاتها في القطاع الفلاحي إلى توحيد الإجراءات الإدارية والشروط الفنية الخاصة بمشاريع الطاقة الفولطاضوئية في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة (ضخ المياه والري، التنوير الريفي والعمومي) وتتمثّل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019 فيما يلي:

- المشاركة في تنظيم ايام تحسيسية حول أهمية استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية بكل ولايات جندوبة وقابس وصفاقس مناطق تدخل مشروع تنمية أسواق الطاقة بتونس في إطار دعم اللامركزية والحوكمة طيلة الفترة الممتدة من 15 أفريل 2019 الى 02 ماي 2019 وكانت هذه الأيام الإعلامية موجهة كما يلي:
  - المرافقين ومكاتب الدراسات،
  - صناع القرار بكل الوزارات ذات العلاقة والمرشدين الفلاحيين،
  - المستثمرين بقطاع الألبان والخدمات المتعلقة به (مركزيات الحليب: "دليس"، و"ناتيلي" ومراكز تجميع الحليب.)،
  - المستثمرين بقطاع تربية الدواجن،
  - المستثمرين بقطاعات التحويل الأولي المندمج (خزن مبرد للمنتوجات الفلاحية، معاصر، مذابح...)،
  - الهياكل المهنية (مجامع، شركات تعاونية)،
- تنظيم يوم اقليمي بولاية القصرين حول الضخ باستعمال الطاقة الشمسية في إطار دراسة الترابط بين الأمن الغذائي والأمن الطاقي
- القيام بزيارة استطلاعية لإسبانيا للاطلاع على منظومة إسناد الامتيازات واستراتيجية الدولة للنهوض بالاستثمار الخاص ولزيارة مواقع كبرى تستعمل التكنولوجيات الحديثة والمجددة في مجال الطاقات المتجددة والتي تستغل هذه التقنيات في محطات الضخ وتحلية مياه البحر ومشاريع إنتاج الخضروات تحت البيوت المحمية والسياحة الفلاحية. ونظرا إلى تطور نسبة تعهد الملفات خاصة بعد دخول قانون الاستثمار حيز التنفيذ ونظرا للموارد الطبيعية المتاحة بكل من ولايتي قابس وصفاقس (مناطق تدخل المشروع) تم تشريك

- ممثلين عن الإدارات الجهوية للولايات المذكورة، إضافة إلى ثلاثة إطارات من الإدارة المركزية، أعضاء لجنة قيادة المشروع، بهذه الزيارة وذلك خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 05 أفريل 2019.
- تنظيم دورة تكوينية لتقديم ومناقشة مختلف التطبيقات الممكنة لمشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في القطاع الفلاحي وأثرها في التحكم في كلفة الإنتاج اضافة الى الإطار التشريعي وتقييم مردوديتها الاقتصادية على مستوى الفلاحين، وكيفية تعهد ملفات الاستثمار موجهة لحوالي 70 من اطارات الوكالة ودوائر التمويل والتشجيعات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

II- التشجيع على الإستثمار :

تمحور النشاط المتعلق بالتشجيع على الإستثمار على توجيه وإرشاد المستثمرين والتركيز بالخصوص على دراسة وتقييم ملفات مطالب الامتيازات الجبائية والمالية والقروض العقارية والأراضي الدولية إلى جانب المشاركة في أشغال اللجان الفنية المحدثة لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

1- الاستقبال والتوجيه وتعهّد ملفات تصاريح الاستثمار:

سجلت مصالح الوكالة خلال سنة 2019 أكثر من 80 ألف زيارة لباعثين فلاحيين ومستثمرين منها 8000 زائر لمكتب الشباك الموحد بالادارة المركزية حيث تمحورت مضامين زياراتهم أساسا حول إحداث المشاريع الفلاحية ومجالات الاستثمار وأفكار المشاريع وسحب كراسات الشروط المتعلقة بكراء الاراضي الدولية والتأسيس القانوني للشركات إضافة إلى ما يعترض البعض منهم من إستفسارات وتساؤلات حول إحداث المشاريع وإسناد وصرف الامتيازات وتأويل نصوص قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 وقانون عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة الإمتيازات الجبائية وقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الإستثمار.

وعلى المستوى الوطني فقد بلغ عدد عمليات التصاريح بالاستثمار خلال سنة 2019، 7909 عملية بقيمة 1394 م د مقابل 8574عملية بقيمة 1488 م د مسجلة تراجع بنسبة 7% بالنسبة للعدد و6% بالنسبة لحجم الاستثمار ويمكن تفسير ذلك بالاساس كما يلي :

- تقلص عمليات الاستثمار المتعلقة بالخدمات الفلاحية (الميكنة الفلاحية وجمع وخزن الحبوب) حيث تم تسجيل 145 م د سنة 2019 مقابل 194 م د خلال سنة 2018.

- تراجع عمليات الاستثمار المتعلقة بتربية الاسماك في الاقفاص العائمة حيث تم تسجيل 28 م د سنة 2019 مقابل 49 م د خلال سنة 2018 ويعود ذلك بالاساس إلى توقيف إسناد التراخيص وضعف مردودية القطاع المرتبط حاليا بإرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وإشكاليات في الترويج خاصة بالخارج (ليبيا).

2- تعهّد ملفات الاستثمار للحصول على الامتيازات المالية:

شرعت لجان إسناد الامتيازات في تركيباتها الجديدة في أشغالها منذ بداية 2019 على المستويين المركزي والجهوي قصد النظر في ملفات الاستثمار التي لا تتجاوز قيمة استثماراتها 15 م د موزعة حسب المركز والجهة كما يلي:

- ملفات تقلّ قيمة استثماراتها عن 1 م د: يتمّ النظر فيها من قبل اللجان الجهوية التي تترأسها الوكالة،
- ملفّات تساوي أو تفوق قيمة استثماراتها 1 م د، ولا تفوق 15 م د: يتمّ النظر فيها على المستوى المركزي.

وفي هذا السياق، بلغ عدد الملفات التي تمت دراستها على المستوى المركزي خلال سنة 2019 (وتهم الملفات المودعة قبل وخلال هذه الفترة) 487 ملفا بقيمة استثمارات تناهز 476 م.د . وهي تتوزع حسب تاريخ إيداعها كما يلي:

- ✓ 170 ملف تم إيداعها سنة 2019 بقيمة استثمارات تناهز 325 م.د،
- ✓ 317 ملفا تم إيداعها قبل سنة 2019 بقيمة استثمارات تناهز 151 م د.

ومن بين الملفات التي تمت دراستها، تمّ عرض 184 ملف تفوق قيمة إستثماراتها أوتساوي 1 م د، بعد إعداد بطاقات المشاريع أو مذكرات خاصّة بها، على أنظار لجنة إسناد الامتيازات التي عقدت 13 جلسة خلال سنة 2019، إضافة إلى جلسة تمهيدية.

وتتوزّع هذه الملفات حسب تواريخ إيداعها كما يلي:

- ✓ 03 ملفات تمّ إيداعها سنة 2017،
- ✓ 61 ملفا تمّ إيداعها سنة 2018،
- ✓ 120 ملفا تمّ إيداعها سنة 2019.

وقد بلغ عدد الملفات التي حظيت بالمصادقة على المستوى المركزي 149 ملفا وتمّ إصدار مقرّرات إسناد امتيازات بقيمة استثمار تساوي 326 م.د. وتمثّل الملفات التي تمّت المصادقة عليها 75% من عدد الملفّات المعروضة على اللجنة و29% من الملفات المودعة بالإدارة المركزية.

وعلى المستوى الوطني نتج عن أعمال اللجان الجهوية واللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات المصادقة خلال سنة 2019 على 4082 عملية استثمار بقيمة 680 م د مقابل 5199 عملية إستثمار بقيمة 719 م د خلال سنة 2018 أي بتراجع نسبته 21% بالنسبة للعدد و5% من حيث القيمة وتجدر الاشارة إلى أن هذا التراجع المسجل على مستوى المصادقة لا يحجب الديناميكية التي يشهدها الإستثمار الفلاحي الخاص بصفة عامة.

كما تم تسجيل11440 م د كقيمة مضافة للإنتاج الفلاحي خلال سنة 2019 و بالتالي حافظت نسبة الإستثمار الفلاحي الخاص والمصادق عليه من طرف الوكالة على الناتج الداخلي الخام في الفلاحة تقريبا على نفس النسق لسنة 2018 اي حوالي 6 %.

◄ ومن أهم الأسباب التي ساهمت في عدم مواصلة تسجيل تطور في عدد وحجم عمليات الإستثمار المصادق عليها من طرف الوكالة خلال سنة 2019 نذكر ما يلي :

إجراءات معالجة الملفات طبقا لمقتضيات قانون الاستثمار:

- الشروع بداية من سنة 2019 بالعمل بالتركيبات الجديدة للجان إسناد الامتيازات مركزيا وجهويا وما تطلب ذلك من إجراءات بخصوص توزيع الملفات بين اللجان الجهوية واللجنة الوطنية لإسناد الإمتيازات، بالإضافة إلى أن المصادقة على المشاريع الأكثر من 15 م د أصبحت من مشمولات الهيئة التونسية للإستثمار التي لم يتم من طرفها تسجيل إستثمارات فلاحية مصادق عليها خلال سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 التي صادقت خلالها الوكالة على مشروعين بقيمة 37 م د.
- تريث في عرض ملفات الاستثمار على أنظار اللجان في انتظار صدور قانون تحسين مناخ الاستثمار لتوضيح بعض الإشكاليات في تأويل التشريعات المتعلقة بقانون الاستثمار والاختلافات الحاصلة بين أعضاء اللجان في تأويل محتوى بعض فصول قانون الإستثمار ونصوصه التطبيقية . بالإضافة إلى تداخل إجراءات إيداع الملفات بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد خصوصا في ما يتعلق بأنشطة التحويل الاولي (خاصة معاصر الزيت المندمجة).
- عدم إستعاب المستثمرين للضوابط الجديدة التي وضعها قانون الاستثمار وخاصة منها التصريح قبل الشروع في الانجاز وتقديم مطلب الإنتفاع بالإمتيازات المالية في غضون سنة من التصريح والوضعية الجبائية الغير مسواة و الخلاص نقدا للمبالغ المفوترة والتي تفوق قيمتها 5 آلاف دينار، حيث أنها ساهمت في حرمان عدد من المستثمرين للمصادقة على ملفاتهم والحصول على مقررات إسناد الامتيازات ومواصلة الإنجاز من ناحية وعلى القيام باستثمارات إضافية من ناحية أخرى.
- توجه أغلبية الباعثين (أكثر من 60 %) إلى تقديم ملفات إستثمار لمشاريع ذات كلفة منخفضة وحسب الإمكانيات المالية الحينية (برنامج إستثمار سنوي) عوضا عن تقديم ملفات إستثمار لمشاريع كبرى مندمجة بقيمة إستثمارات أرفع (برنامج إستثمار على 4 سنوات) وذلك بهدف بلوغ نسب إنجاز بأقل تكلفة تخول صرف المنحة في أقرب الآجال (الحصول على منحة 100 % عوضا عن 40 % القسط الأول و 60 % القسط الثاني) طبقا لقانون الاستثمار.

الجوانب التنظيمية والتراتيب الفنية:

- تراجع إسناد التراخيص لإحداث آبار عميقة من طرف الإدارة العامة للموارد المائية بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بسبب ضعف ونقص في الموارد المائية خاصة بولايات الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب والتي أثرت بصفة عامة على إحداث المشاريع المندمجة. كما أن الإقتصار على تمكين الباعثين من رخص إستغلال الماء بقوة دفق تقدر بـ 3 ل/ث عوضا عن 5 ل/ث ساهم في تراجع الاستثمارات المصادق عليها.
- مواصلة توقيف إسناد التراخيص في الأنشطة المتعلقة بإنتصاب المداجن و تربية الأسماك في الأقفاص.

توفير التمويلات :

- ضعف التمويلات البنكية على المستوى الوطني تطبيقا للمنشور عدد 10 الصادر من طرف البنك المركزي بتاريخ نوفمبر 2018 والذي يحدد حجم التمويل البنكي بنسبة

120% من الادخارات والايداعات الجديدة حيث ساهمت القروض المسندة من طرف البنوك بنسبة 7 % في تركيبة تمويل المشاريع الفلاحية المصادق عليها خلال سنة 2019.

- مواصلة إرتفاع نسبة الفائدة المديرية خلال سنة 2019 التي ساهمت في إرتفاع الأعباء والمصاريف المتعلقة بالفوائد البنكية والتي اثرت على مردودية المشاريع (Cash flow) وبالتالي إلى تراجع في إنجاز التوسعات، حيث تم تسجيل كمعدل شهري لنسبة الفائدة في السوق النقدية في ديسمبر 2019 حوالي 7.8 % مقابل 7.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2018. بالإضافة إلى مواصلة إرتفاع تكاليف الإستثمار وخاصة أسعار التجهيزات والمعدات الفلاحية بمفعول التضخم المالي حيث تم تسجيل نسبة 6% سنة 2019 على غرار سنة 2018 .
- تأخر صرف المنح للمستثمرين بسبب وجود تباطؤ في فتح الإعتمادات من طرف وزارة المالية بالمقارنة مع الملفات الجاهزة للصرف و التي أثرت على توفر التمويلات للباعثين قصد إنجاز إستثمارات إضافية وخاصة التوسعات (إنتظار يفوق 6 أشهر) من ناحية وتأثيرها على قرار الباعثين لتوسعة مشاريعهم من ناحية أخرى والمساهمة في ديناميكية إحداث المشاريع .

◄ بالنسبة لأهم الاستنتاجات المتعلقة بتطور الاستثمار الفلاحي الخاص وصرف المنح وإسناد القروض العقارية خلال سنة 2019 وبالمقارنة مع نتائج سنة 2018 يمكن ذكر ما يلي :

على مستوى تطور الاستثمارات حسب الجهات :

- تطور الاستثمارات بولايات الشمال وخاصة نابل وزغوان بالشمال الشرقي وباجة وسليانة وجندوبة بالشمال الغربي بالمقارنة مع سنة 2018 نتيجة تطور إستثمارات شركات الإحياء والتنمية الفلاحية حيث تم تسجيل 78 م د خلال سنة 2019 مقابل 23 م د سنة 2018 ويعود هذا التضاعف في الاستثمار بالخصوص إلى حصول أغلب الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية ضمن القائمة عدد 36 على مقررات إسناد الإمتيازات.

- تراجعت الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الوسط الغربي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2019 على 1270 عملية إستثمار بقيمة 147 م د مقابل 1724 عملية إستثمار بقيمة 216 م د خلال سنة 2018 أي بنسبة تراجع 32 % ويرجع ذلك أساسا إلى نقص الموارد المائية المرتبطة بإحداث الآبار العميقة والتخفيض في طاقة الإستغلال من 5 إلى 3 ل/ث. و يبقى الوسط الغربي الإقليم الأكثر إستقطابا لعدد المشاريع المصادق عليها حيث حضي بـ 30 % من حيث العدد وقد إحتلت ولاية القصرين المرتبة الاولى مستقطبة 488 عملية إستثمار بقيمة 53 م.د أي ما يمثل 12 % من العدد الجملي للمشاريع المصادق عليها.

- تراجعت الإستثمارات المصادق عليها في إقليم الجنوب الشرقي حيث تمت المصادقة خلال سنة 2019 على 610 عملية إستثمار بقيمة 60 م د مقابل 733 عملية إستثمار بقيمة 85 م د خلال سنة 2018 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الاستثمارات في مجال إنتاج الخضروات تحت البيوت المحمية المسخنة بالمياه الجوفية الحارة بولاية قابس .

- تطور الإستثمارات في مجال الصيد البحري بنسبة 14 % بولايات الوسط الشرقي حيث تم تسجيل 31 م د خلال سنة 2019 مقابل 27 م د خلال سنة 2018 نتيجة إسناد تراخيص جديدة في إطار تعويض مراكب الصيد البحري.

على مستوى تطور الاستثمارات حسب مجالات الاستثمار :

- تطور الإستثمارات في مجال غراسة أشجار زيتون الزيت حيث تمت المصادقة على 9000 هك خلال سنة 2019 بالمقارنة مع 7000 هك سنة 2018 .
- تراجع عدد عمليات الاستثمار المصادق عليها والمتعلقة بإقتناء معدات فلاحية حيث تمت المصادقة على 1816 جرار بقيمة 135 م د خلال سنة 2019 مقابل 2665 جرار بقيمة 186 م د سنة 2018 أي بنسبة تراجع 27 % من حيث القيمة وقد ساهم بدوره في تراجع الاستثمار المصادق عليه في مجال الخدمات الفلاحية حيث تم تسجيل 69 م د سنة 2019 مقابل 116 م د سنة 2018.
- تراجع الإستثمارات المصادق عليها في مجال التحويل الاولي حيث تمت المصادقة على 47 م د خلال سنة 2019 مقابل 64 م د سنة 2018 أي بنسبة تراجع 36 % وهو ما يعكس ضعف الإستثمارات في حلقات ما بعد الإنتاج لتثمين المنتوجات التي تزخر بها العديد من الولايات على غرار ولايات بنزرت وجندوبة والكاف وقفصة وتطاوين بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات في مجال التحويل الاولي وفق النمط البيولوجي (معاصر بيولوجية) خاصة بالولايات الساحلية (سوسة والمنستير والمهدية).

- تراجع التصاريح بالاستثمار في مجال تربية الاسماك في الاقفاص العائمة حيث تم تسجيل 28 م د سنة 2019 مقابل 49 م د سنة 2018 (75- %) بسبب عدم اسناد تراخيص جديدة من طرف وزارة الاشراف وضعف مردودية القطاع خلال السنوات الاخيرة نتيجة إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الموردة وصعوبة الترويج خاصة بليبيا . في حين صادقت لجان إسناد الإمتيازات خلال سنة 2019 على مشاريع متحصلة على رخص قديمة (خاصة على مستوى إنتاج فراخ الأسماك : Alevins) بقيمة 40 م د مقابل 11 م د سنة 2018 .

- تطور الإستثمارات المصرح في مجال الصيد البحري حيث تم تسجيل 74 م د مقابل 63 م د خلال سنة 2018 (17+ %) نتيجة إسناد تراخيص صيد ساحلي جديدة في إطار التعويض خاصة بولاية المنستير.

على مستوى تطور الاستثمارات حسب أصناف الباعثين :

- تضاعفت إستثمارات شركات الاحياء والتنمية الفلاحية حيث بلغت 78 م د مقابل 23 م د خلال سنة 2018 ويعود ذلك بالخصوص إلى حصول الباعثين المنتفعين بالضيعات الدولية ضمن القائمة عدد 36 على مقررات إسناد الامتيازات خاصة بولايات نابل وزغوان وباجة وسليانة.
- تراجع إستثمارات الباعثين الشبان بنسبة 10 % حيث بلغت الإستثمارات 75 م د مقابل 83 م د خلال سنة 2018 ويرجع ذلك بالاساس إل تراجع التمويلات الموجهة للباعثين الشبان وخاصة عن طريق البنك التونسي للتضامن (الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017) حيث تم إسناد 93 قرض بقيمة 2.6 م د خلال سنة 2019 مقابل 133 قرض

بقيمة 3.7 م د خلال سنة 2018 أي بنسبة تراجع 42 % من حيث القيمة.

3- تعهّد ملفات القروض العقارية:

يمثل القرض العقاري أحد الآليات المعتمدة لتشغيل الشباب ومساعدتهم على إقتناء أراض فلاحية وتهيئتها وإحداث مشاريع فلاحية مجدية بالإضافة إلى مساهمته في مقاومة تشتت الملكية بالأراضي الفلاحية وتكريس الأهداف الوطنية في معالجة الأوضاع العقارية.

بلغ عدد القروض العقارية المصادق عليها خلال سنة 2019 لإقتناء أراضي فلاحية وتهيئتها 89 قرض بقيمة 9.2 م د منها 58 قرضا عقاريا مقتناة من الأصول بقيمة 4.3 م د مقابل 106 قرض بقيمة 14.8 م د منها 76 قرض مقتناة من الأصول بقيمة 5.9 م د خلال سنة 2018. ولا يعكس هذا التراجع تكاثف طلب الباعثين الراغبين في الحصول على قروض عقارية حيث تم خلال سنة 2019 معالجة أكثر من 250 ملف قرض عقاري وصادقت اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات على 89 قرض أي بنسبة 35 % ويعود ذلك بالاساس إلى مزيد تنظيم و ترشيد إسناد إمتياز القرض العقاري بهدف ضمان نجاح المشاريع المزمع إنجازها من خلال التثبت في مؤهلات و جدية طالبي القروض إلى جانب التأكد من إمكانيات ومصادر تمويل المشاريع وثبوت مردودية المشاريع بهدف ضمان نجاح المشاريع. هذا وقد استقطبت ولايات القصرين و قفصة وسيدي بوزيد أكثر من 80 % من عدد القروض المسندة .

ملفّات تمّت المصادقة عليهامن قبل اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات	89
ملفّات تمّ رفضها من قبل اللجنة	39
ملفّات تمّ إرجاء النظر فيها	9
ملفات بصدد استكمال وثائقها	113
المجموع	250

4- تعهد الملفات المتعلقة بالأراضي الدولية الفلاحية :

في إطار المهام المناطة بعهدتها، تولّت مصالح الوكالة خلال سنة 2019 المشاركة في اللجان الخاصة بتقييم ملفات الباعثين المترشحين لكراء الضيعات الدولية في إطار القائمة عدد36 والمساهمة في تحسين محتوى كراس الشروط الخاصّة بالضيعات الدولية الفلاحية موضوع القائمة عدد 37 بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات الفلاحية ومكتب الهيكلة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما أشرفت الوكالة على الإجراءات الخاصة بالإعلان عن نتائج القائمة عدد 36 للضيعات الدولية الفلاحية المعدة لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية ومتابعة إبرام عقود الكراء مع وزارة أملاك الدولة بالنسبة للقائمة عدد 35 وتقدم إنجاز المشاريع وعمليات التوسعة والتحيين وتغيير تركيبة رأس المال للشركات الناشطة.

كما تولت مصالح الوكالة دراسة ملفات الشركات المتعلقة بمطالب توسعة أو تحيين وتعديل برامج الإحياء والتوسعات الواردة في إطار تمديد عقود الكراء والتنسيق مع المصالح الجهوية والمركزية للوكالة للوقوف على مدى تقدم الإنجاز مع سلطة الإشراف ومكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية والإدارة العامة للعقارات الفلاحية لمتابعة مدى إيفاء الباعثين بتعهداتهم الإنمائية والتعاقدية لمتابعة الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقة المسبقة للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتغيير تركيبة رأس المال أو لعرض ملفات الشركات المعنية على أنظار لجنة إسناد الامتيازات والحصول على الامتيازات المالية والجبائية لمجلة تشجيع الاستثمارات الفلاحية. وقد تمّ في هذا الصدد إنجاز العمليات التالية:

- معالجة حوالي 50 ملفا بخصوص تحيين وتوسعة برامج الإحياء والتنمية لشركات إحياء وتنمية فلاحية ومتابعة إجراءات المصادقة والحصول على الامتيازات المالية والجبائية،
- دراسة حوالي 22 ملفا يتعلق بتغيير تركيبة رأس مال شركة إحياء وتنمية فلاحية وإحالة الملفات التي أتمت الإجراءات المستوجبة إلى سلطة الإشراف، ومنها من تحصلت على الترخيص من طرف السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- دراسة 40 ملف شركة احياء وتنمية فلاحية للعرض على اللجان الفنية الاستشارية لتمديد عقود الكراء.

هذا كما تعهدت مصالح الوكالة بملفات الفنيين المتحصلين على مقاسم في إطار القائمة عدد 17 لمقاسم الفنّيين وذلك من خلال إعداد الملفات القانونية لفائدة 32 من الفنيين المتحصلين على الموافقات لكراء مقاسم وإحالة نسخ منها لفائدة وزارة أملاك الدولة ومكتب إعادة الهيكلة مع تنظيم يوم إعلامي لفائدتهم بالتعاون مع مكتب الهيكلة ومنظمة "سويس كونتاكت".

5- المساهمة في أشغال اللجان الفنية على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والهياكل الأخرى:

شاركت إطارات الوكالة في أشغال عديد اللجان المحدثة لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والهياكل الأخرى وتتمثّل أهم اللجان في ما يلي :

- لجنة إسناد الامتيازات بالهيئة التونسية للاستثمار،
- لجنة إسناد الامتيازات بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد،
- لجنة إسناد الرخص المتعلّقة بالملك العمومي للمياه،
- اللجنة الاستشارية لمتابعة استغلال الأراضي الدولية،
- اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد دراسة استشرافية حول الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية ومردودية الأراضي الدولية في أفق 2030،
- اللجنة الفنية التي تعنى بصياغة منشور وزاري حول تنفيذ البرنامج الخصوصي المتعلق بإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار وضبط تراتيب وطرق اعداد ودراسة ملفات اسناد منحة اقتناء الأراخي العشار المؤصلة واعداد مقررات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية المزمع احداثها في الغرض،
- اللجنة الوطنية المكلّفة بمتابعة البرنامج الاستثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار،
- اللجنة الوطنية للتنسيق والبحث في قطاع الإبل المكلفة بإعداد النسخة النهائية لتقرير التقييم النصف مرحلي للخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل في أفق سنة 2020،

- اللجنة الوطنية لمتابعة مراكز تجميع الحليب،
- اللجنة الوطنية لمتابعة مراكز تربية الأراخي،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار منتجات الدواجن عند الإنتاج،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار منتجات الأرانب عند الانتاج،
- اللجنة الفنية لهيكلة اسعار الانتاج الحيواني لدى المجترات عند الانتاج (حليب، لحم...)،
- اللجنة المكلفة بتحيين منظومات الانتاج الحيواني والموارد العلفية والرعوية في أفق 2020،
- اللجنة المكلفة بإعداد دراستين استشرافيتين حول منظومة الألبان وقطاع اللحوم الحمراء في افق 2030،
- اللجان الفرعية المكلفة بالأبقار والمجترات والحيوانات الصغرى،
- لجنة القيادة المكلفة بتنفيذ مكونات برنامج التعاون الفني حول استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية الممول من طرف وكالة التعاون الألماني GIZ،
- المشاركة في أشغال اللجنة المكلفة بمحور تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في إطار الاعداد للحوار الوطني حول الفلاحة والصيد البحري2019،
- المشاركة في أشغال اللجنة المكلفة بمحور تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية والصيد البحري وتسيير نفادها للأسواق في إطار الاعداد للحوار الوطني حول الفلاحة والصيد البحري2020،
- تنظيم جلسات عمل بخصوص توضيح الإجراءات المعمول بها عند تعهد ملفات الصيد البحري وفض الإشكاليات المتعلقة في إجراءات تعهد ملفات الصيد البحري الراغب أصحابها في الحصول على امتيازات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري بعنوان تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية والتأهيل والراحة البيولوجية، حيث تم على إثرها إصدار مقررات تكوين لجان جهوية لتعهد هذه المطالب،
- المشاركة في أشغال اللجنة الفنية الوطنية المكلفة بإعداد دراسة استراتيجية حول تنمية تربية الأحياء المائية في أفق 2030،
- المشاركة في أشغال اللجنة الفنية الوطنية المكلفة بإعداد استراتيجية وطنية حول منظومة الصيد البحري في أفق 2030،
- المشاركة في لجنة قيادة للمتابعة والمصادقة على مختلف مراحل وتقارير دراسة سوق المنتجات المتأتية من تربية الأسماك بالمياه المالحة،
- المشاركة في لجنة قيادة مكلفة بمتابعة الخطة الوطنية للتشجيع على صيد وتثمين وترويج سلطعون البحر بخليج قابس،
- تمثيل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري صلب اللجنة الفنية المصغرة لدى وزارة الطاقة والمناجم المكلفة بإعداد دليل استثمار في إطار التعاون التونسي الألماني موجّه للمستثمرين ومطوري مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يتضمن الأطر القانونية والتحفيزية وإجراءات الحصول على مختلف التراخيص الإدارية لإنجاز هذا الصنف من المشاريع،
- المشاركة في أشغال الندوة الدولية حول تسريع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة تحت اشراف رئاسة الحكومة،

- اللجنة الفنية المكلفة بإعداد دليل فني حول الإجراءات الإدارية والشروط الخاصة بمشاريع الطاقة الفولطاضوئية في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة (ضخ المياه والري، التنوير الريفي والعمومي)،

III - متابعة عمليات الاستثمار المصادق عليها والمراقبة:

1- متابعة إنجاز المشاريع وصرف المنح:

قامت المصالح الجهوية للوكالة خلال سنة 2019 بـ 5863 عملية معاينة ميدانية لمتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية المصادق عليها تم على إثرها إعداد 4368 إذن بالصرف لمنح بقيمة 112,535 مليون دينار في حدود الاعتمادات المتوفرة.

وبعد مضي سنتين على الشروع في تطبيق مقتضيات قانون الاستثمار تطور عدد وقيمة المنح المأذون في صرفها كما يبينه الجدول التالي:

المنح المأذون بصرفها	خلال سنة 2018				خلال سنة 2019			
	عدد أذون الصرف	نسبة العدد	القيمة (أد)	نسبة القيمة	عدد أذون الصرف	نسبة العدد	القيمة (أد)	نسبة القيمة
في إطار قانون الاستثمار	1969	%56	40,141	%76	3430	%79	98,588	%88
في إطار مجلة الاستثمارات السابقة	1574	%44	12,681	%24	938	%21	13,947	%12
المجموع الجملي لأذون الصرف (مجلة سابقة وقانون استثمار)	**3543**	**100%**	**52,822**	**100%**	**4368**	**100%**	**112,535**	**100%**

أمّا من ناحية نسبة صرف المنح حسب سنوات المصادقة فقد تمت الاستجابة خلال سنة 2019 لمطالب الصرف لمشاريع مصادق عليها خلال نفس السنة والسنوات السابقة كم يبينه الجدول التالي:

سنة المصادقة	عدد أذون الصرف	قيمة المنح (م د)
قبل 2018	1085	22,42
2018	3014	82,61
2019	269	7,49
المجموع	**4368**	**112,53**

وفي موفى سنة 2019 بقيت أذون صرف جاهزة عددها حوالي 1500 بقيمة 40 مليون دينار لم تتم تلبيتها نظرا لعدم توفر الاعتمادات المطلوبة.

والجدير بالإشارة أنّه بخصوص نسق إنجاز المشاريع، فقد بلغ إنجاز المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2018 نسبة 40% في موفى نفس السنة وانتفعت بنسبة صرف في حدود الاعتمادات المتوفرة حينها بـ 20 % وبقيت ملفات عالقة انتفعت بالصرف خلال النصف الأول من سنة 2019 عند توفر الاعتمادات.

وعلى هذا الأساس، إلى موفى سنة 2019 تمت الاستجابة لـ 60 بالمائة من المنح المصادق عليها خلال سنة 2018 والبالغ قيمتها 211 مليون دينار حيث تم صرف 20 بالمائة منها خلال نفس السنة و40 بالمائة منها خلال سنة 2019. هذا دون اعتبار عمليات الاستثمار المنتجزة

والتي لم تنتفع بصرف المنح لعدم توفير الباعثين الوثائق الفنية المتعلقة بها أومؤيدات الخلاص أو لعدم مطابقة الإنجاز للمقاييس الفنية من ناحية، وأنّ إجراءات صرف المنح في إطار قانون الاستثمار تستوجب دخول المشروع طور النشاط الفعلي واستكمال جميع مكونات الاستثمار للانتفاع بصرف القسط الثاني من المنح المصادق عليها.

وقد ساهمت الإدارة المركزية للمتابعة في تمثيل الوكالة في ورشات عمل تحت إشراف الهيئة التونسية للاستثمار بالاشتراك مع الهياكل الأخرى المعنية بالاستثمار لإعداد دليل إجراءات موحد لتطبيق مقتضيات قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 ونصوصه الترتيبية.
هذا بالإضافة إلى جلسات عمل مع الإدارة العامة للأداءات حول مزيد توضيح الشروط القانونية للوثائق والمؤيدات اللازمة لصرف المنح خاصة الفواتير والقائمات في إنجاز أشغال البناء والتهيئة والخدمات وصيغة التحويلات البنكية وما يفيد الخلاص الفعلي خاصة بالنسبة للمشاريع الممولة عن طريق قروض مزودين أو قرض إيجار مالي بالإضافة إلى توحيد الشهادة في تسوية الوضعية الجبائية المطلوب توفيرها من الباعثين وتحديد مدة صلوحيتها.

تم خلال سنة 2019، توظيف الاعتمادات المفتوحة والموضوعة على ذمة الصرف بقيمة جملية في حدود 126,9 مليون دينار تتوزع كالآتي:

المصدر	التاريخ	قيمة الاعتمادات (م د)	توزيع القرار
مبلغ احتياطي	بداية سنة 2019	5,927	منها 1,927 م د للمنح و04 م د للقروض العقارية
القرار عدد 2069	18 ديسمبر 2018	7,363	لصرف المنح
القرار عدد 180	27 فيفري 2019	30	لصرف المنح
القرار عدد 508	09 ماي 2019	30	منها 26 م د للمنح و04 م د للقروض العقارية
القرار عدد 798	24 جويلية 2019	15	منها 12 م د للمنح و03 م د للقروض العقارية
رصيد متبقي بالبنك	في 18 سبتمبر 2019	8,7	لصرف المنح
القرار عدد 1293	08 أكتوبر 2019	15	لصرف المنح
القرار عدد 1572	29 نوفمبر 2019	15	لصرف المنح
المجموع		**126,9**	

وتجدر الإشارة أنّه خلال النصف الثاني من سنة 2019، تم التنسيق مع مصالح البنك الوطني الفلاحي قصد إجراء مقاربات دورية بين مبالغ المنح المأذون بصرفها من المصالح الجهوية للوكالة والمبالغ المصروفة فعليا لفائدة الباعثين. كما تم عقد جلسة عمل بتاريخ 20 سبتمبر 2019 بمقر البنك مكّنت من تحديد رصيد فعلي من الاعتمادات الممكن إعادة توظيفها لصرف المنح بقيمة 8,7 م د و التي تم استعماله في تلبية مطالب صرف منح وقروض عقارية عالقة.

2- الإحاطة والمراقبة:

استمر نشاط مصالح الوكالة خلال سنة 2019 في متابعة ومراقبة عينات من المشاريع المتحصلة على امتيازات مالية التي انطلق عملها منذ شهر أفريل من سنة 2014 على إثر تكوين فريق عمل بـالإدارة المركزيّة للمتابعة مكلّف بمتابعة عيّنات من عمليّات الاستثمار المصادق عليها ومراقبة احترام شروط الانتفاع بالامتيازات الجبائيّة والماليّة الممنوحة لها وذلك بالتنسيق مع الإدارات الجهويّة .

وأنجز فريق العمل خلال سنة 2019 زيارات ميدانية لـ 246 مشروع متحصل على 475 مقرر إسناد امتيازات. ولقد شملت العينة مختلف الأنشطة باستثناء نشاط الصيد البحري وتربية الأحياء المائية باعتبار خصوصيته حيث من الصعب تحديد مواعيد للزيارات. لذا هناك برنامج لإعداد خطة لمتابعة القطاع بالتعاون مع الإدارة العامة للصيد البحري وديوان البحرية التجارية والموانئ سوف يتم تفعيلها خلال سنة 2020.

وقد أبرزت نتائج المعاينات الميدانية المعطيات التالية:

- 416 عملية استثمار في طور النشاط أي بنسبة حوالي 86% من مجموع العمليات التي تمت معاينتها.
- 18 عملية استثمار تتطلّب مزيد التثبت وهو ما يمثل نسبة 4% من مجموع العمليات التي تمت معاينتها.
- 41 عملية استثمار تستوجب الشروع في اتخاذ إجراءات السحب الكلّي أو الجزئي في شأنها وتمثل حوالي 10% مع الإشارة أنّه يتمّ الشروع في هذا الإجراء إثر الاستماع للباعثين مع إعطائهم مهلة للتدارك.

في نطاق الحرص على احترام تطبيق أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات، تتم دراسة ملفات الباعثين المخلين واللجوء إلى اقتراح سحب الامتيازات المالية والجبائية والقروض العقارية المسندة وفقا لما تنص عليه أحكام الفصل 65 من المجلة والنصوص المنقحة والمتممة له.

هذا، وتتمّ دراسة ملفات السحب على مستوى الإدارة المركزية للمتابعة التي تقوم بعد استيفاء كافة الإجراءات بالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية، بتوجيه مقترحات سحب في الغرض إلى وزارة المالية.

وقد واصلت مصالح الوكالة خلال سنة 2019 معالجة ملفات السحب الواردة والتي بلغ عددها حاليا في حدود 400 ملف وذلك بإعطاء مهلة للتدارك أو إتمام الوثائق الضرورية لمعالجة ملفات أو توجيه مقترح السحب.

ولقد تم خلال الفترة المذكورة توجيه 239 ملف سحب بينما ورد على مصالحنا 124 قرار سحب منها 35 قرار سحب لقروض عقارية.

وقد بلغ مجموع مبالغ المنح المستوجب إرجاعها بعنوان قرارات السحب الصادرة خلال سنة 2019 حوالي 802,8 ألف دينار من جملة 1,459 مليون دينار مبالغ منح مصروفة بعد خصم جزء من المنح الراجعة لفترة النشاط. كما بلغت قيمة القروض العقارية المستوجب إرجاعها حوالي 1,913 مليون دينار.

IV- الاحاطة وتكوين الباعثين:

1- التكوين والمساندة:

في إطار مزيد دفع روح المبادرة لدى الشباب وحثهم على الانتصاب للحساب الخاص في القطاع الفلاحي ومرافقتهم خلال مختلف مراحل تجسيم أفكار مشاريعهم وحسن التصرف في مستغلاتهم الفلاحية، قامت الوكالة خلال سنة 2019 بإنجاز الأنشطة التالية:

1-1- ورشات المبادرة:

في إطار المنظومة الجديدة للمرافقة وإتفاقية التعاون المبرمة بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة الارشاد والتكوين الفلاحي بتاريخ 9 جوان 2015 نظمت الوكالة 12 ورشة مبادرة في الفلاحة لفائدة مجموعة من الباعثين الشبان الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص والمتكونين بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي (503 باعث منهم 165 حامل شهادة عليا).

وتهدف هذه الورشات لإستقطاب الباعثين وتنمية روح المبادرة والحرص على ربط التكوين النظري للباعثين المتكونين بمراحل إعداد ملفات الاستثمار ومخططات الاعمال والتمويل قصد تبسيط إجراءات بعث المشاريع الفلاحية وتقليص الآجال والانطلاق في تجسيم مراحل المشاريع على أسس مدروسة.

1-2- حصص التأطير :

في إطار الإحاطة بالباعثين نظمت الوكالة بالتعاون مع الاطراف المتدخلة في المنظومة 9 حصص تأطير لفائدة مجموعة من الباعثين الشبان الراغبين في الحصول على قروض عقارية وإحداث مشاريع فلاحية (135 باعثا).

وتهدف هذه الحصص لتشخيص حاجيات الباعثين من التكوين التكميلي والتأكد من الانطلاق في تجسيم مراحل المشاريع على أسس مدروسة والتثبت من الأرباح الصافية المرتقبة بعد تسديد أقساط القروض العقارية.

1-3- التكوين الأفقي :

في إطار مزيد تنمية مهارات الباعثين الشبان في تقنيات التسويق ومسالك ترويج المنتجات الفلاحية قصد ضمان نجاح مشاريعهم وديمومتها وتطويرها نظمت الوكالة دورة تكوينية في هذا المجال لفائدة 18 باعثا شابا.

كما تم تنظيم دورة تدريبية في تقنيات التواصل والاعلام وريادة الاعمال لفائدة 33 مرافق مختص في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية.

1-4 - المساندة في تمويل المشاريع الفلاحية:

في إطار الاتفاقية المبرمة مع البنك التونسي للتضامن والتي تهدف لمساندة الباعثين قصد تمويل مشاريعهم قامت الوكالة بمساندة 58 باعثا شابا لإحداث مشاريع في المجال

الفلاحي والخدمات بقيمة إستثمارات جملية تناهز 4 م د منها 15 مشروع لفائدة أصحاب الشهادات العليا.

2- محاضن المؤسسات الفلاحية:

عملت الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية خلال سنة 2019 على تكثيف وتنويع أنشطتها الرامية لمزيد التعريف بدورها في عمليات الإستقطاب وتأطير الباعثين إضافة إلى سعيها لتطوير روح المبادرة وترسيخ ثقافة العمل المستقل لدى طلبة وخريجي التعليم العالي وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا الفلاحية ومساعدتهم على تشخيص أفكار مشاريع مجددة أوذات قيمة مضافة عالية وإنجازها في أحسن الظروف والآجال.

حيث قامت الشبكة بتنظيم أكثر من 90 تظاهرة إعلامية ومكاتب ميدانية وأيام إعلامية وتحسيسية بالتنسيق مع عديد الهياكل والمؤسسات التي تعنى بالإستثمار الفلاحي على غرار وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وفضاء المبادرة ومراكز الأعمال والبنوك مستقطبة بذلك ما يفوق عن 2880 مشاركا.

حوصلة أنشطة الشبكة الوطنية للمحاضن خلال سنة 2019

النشاط	العدد	المستهدفون
مكاتب الميدانية	9	442
ورشات مبادرة	9	752
موائد المستديرة	8	99
أيام إعلامية وتحسيسية	28	1174
دورات التكوينية	20	275
حصص تاطير افقي	12	105
زيارات ميدانية	7	41
المجموع	93	2888

وقد مكنت مختلف هذه الأنشطة من تسجيل ترشح أكثر من **672** شابا للإنضمام لبرنامج محاضن المؤسسات الفلاحية، حضي منهم **251** باعثا بالموافقة على الإنخراط في البرنامج من قبل لجان الإختيار.

وقد تضاعف عدد المنخرطين بالمقارنة مع سنة 2018 (89 باعث) ويعود ذلك بالأساس إلى برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية الذي حفز أكثر من 190

مهندس فلاحي على الإنخراط في المنظومة قصد مساندتهم في تركيز مشاريعهم المتمثلة في مكاتب دراسات ومرافقة وإستشارات فلاحية.

وبالنسبة لتقييم نتائج عمل المحاضن منذ إنبعاثها وإلى غاية سنة 2019 يتبين ما يلي :

- عدد الباعثين الذين تمكنوا من الدخول في طور الإنجاز : **310 باعثا،**
- عدد الباعثين الذين بصدد إنتظار التمويل البنكي : **16 باعثا،**
- عدد الباعثين بصدد إعداد مخططات الاعمال : **275 باعثا**.

وقد بلغت نسبة المشاريع المنقطعة منذ إنبعاث الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية **19 %** ويعود ذلك إما بسبب الإندماج في سوق الشغل أومواصلة الدراسة أو عزوف البنوك عن التمويلات وعدم توفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي.

وتجدر الإشارة وقصد مزيد التعاون مع هياكل المساندة الأخرى، أبرمت الوكالة قبل نهاية سنة 2019 اتفاقية تعاون وشراكة بين الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية ومراكز المهن وإشهاد الكفاءات تهدف لتحديد وإنجاز برامج مشتركة لمزيد دفع روح المبادرة لدى الشباب.

وفي إطار تدعيم برامج إحداث محطات التجارب النموذجية من خلال تثمين نتائج البحث العلمي، تمت الموافقة المبدئية على احتضان الباعثة صفاء بوهاجر صاحبة فكرة مشروع مجدد والمتمثل في "روبوت لحراثة الأرض مصحوب بمنصة ذكية" على أن يتم استشارة الهياكل المختصة التابعة لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لإدراجها كمحطة تجارب نموذجية.

هذا بالإضافة إلى تمكين الباعث إسكندر قاسم من إستغلال البيت المحمية التي على ذمة محضنة المؤسسات الفلاحية "الإبتكار الفلاحي" قصد القيام بتجربة نموذجية تهم الزراعات المائية وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد.

ومن أهم محطات التجارب النموذجية التي تم إحداثها قبل سنة 2019 نذكر تجميع وتجفيف سم النحل ، استخراج و تثمين زيت بذور الطماطم والزراعات العمودية للخضروات وتقنية العلاج الطبيعي بالأسماك.

أنشطة أخرى للشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية:

* برنامج التعاون بين وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والوكالة الألمانية للتعاون الفني(Agripreneur 2.0):

في إطار برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني حول تنفيذ مشروع "Agripreneur 2.0" نظمت الوكالة ملتقى الباعثين الشبان وحفز المبادرة الخاصة في الفلاحة، تم خلاله تتويج الفائزين الذين تم قبولهم في المشروع المذكور أعلاه (300 باعثا) قصد تأطيرهم ومرافقتهم لإنجاز مشاريعهم. وحضر هذا الملتقى حوالي 500 شخصا من مرافقين ومتوجين وهياكل المساندة كما تم تنظيم ورشات عمل ومعرض مصغر قصد تبادل الخبرات والتعريف بمشاريع الباعثين الشبان المنخرطين في محاضن المؤسسات الفلاحية.

* برنامج التعاون بين وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والوكالة الألمانية للتعاون الفني(IAAA):

في إطار برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني حول تجديد الفلاحة والصناعات الغذائية (IAAA)، تم إنجاز ما يلي :

- القيام بزيارة عمل إلى ألمانيا قصد تبادل الخبرات في مجال حفز المبادرة الخاصة والآليات المتبعة لمرافقة المؤسسات الناشئة ،

- الشروع في إعداد الإستراتيجية الجديدة للشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات الفلاحية بالتشاور مع كافة الأطراف المتدخلة في المنظومة (مؤسسات التعليم العالي والبنوك وهياكل المساندة) وذلك بهدف مزيد تطوير أنشطتها وخدماتها المسداة للباعثين الشبان.

- تهيئة مقر محضنة المؤسسات الفلاحية "الإبتكار الفلاحي" والشروع في تهيئة محضنة "الإمتياز الفلاحي" بمعهد الزيتونة بصفاقس.

3- برنامج التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والإتحاد الأروبي (PRIMEA):

في إطار تعصير القطاع الفلاحي ومزيد دفع الاستثمار الخاص، تم إبرام اتفاقية تعاون بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية بتاريخ **05 أكتوبر 2017** لتمويل برنامج خاص بالقطاع الفلاحي، يتمثل في دعم الموارد المالية للدولة على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار إضافة إلى تحسين أداء منظومة تعهد ملفات الاستثمار وصرف الامتيازات ودعم آليات مرافقة وتأطير المستثمرين.

ويتكون برنامج التعاون من ثلاثة محاور أساسية وهي:

- دعم مباشر لموارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بقيمة **60 مليون أورو** في شكل قرض بشروط ميسرة من الوكالة الفرنسية للتنمية وذلك لتلبية حاجيات الدولة الإضافية من امتيازات وحوافز للمستثمرين على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار والتي من المتوقع أن تبلغ حوالي 200 م د في أفق 2020،
- هبة بقيمة 2 مليون أورومن الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير مناخ الأعمال وحفز المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي وذلك عبر انجاز دراسات فنية ذات العلاقة بالاستثمار الفلاحي وتعصير منظومة التصرف في الحوافز والامتيازات، بهدف مزيد تقليص آجال تعهد ملفات الاستثمار وصرف المنح،
- هبة بقيمة 14 مليون أورو لتركيز منظومة مجددة لمرافقة وتأطير المستثمرين بهدف تعصير مستغلاتهم الفلاحية وتطوير مردوديتها وذلك عبر احداث المركز المرجعي للاستشارات بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

وسيعتمد المركز المزمع احداثه بالوكالة آليات مجددة للمرافقة المشخصة والتأطير المباشر لأصحاب المستغلات الفلاحية وذلك عبر خلايا خاصة يتم احداثها وتركيزها بالمناطق الريفية. حيث نص البرنامج المذكور على تركيز **670** خلية خاصة بالمناطق الريفية يتم إحداثها من قبل مهندسين فلاحيين شبان ينتصبون لحسابهم الخاص يتكفل البرنامج باختيارهم وتنمية مهاراتهم في مجالات التواصل والمداربة والمرافقة والتصرف في المستغلات الفلاحية قصد تأطير ومرافقة الفلاحين بأساليب مجددة في مختلف برامج تنمية مستغلاتهم وإنجاز مخططات الاستثمار وتحسين قدراتهم الفنية والاقتصادية لضمان حسن التصرف في مشاريعهم وديمومتها.

هذا كما سيتكفل المركز المرجعي للاستشارات بإعداد وترويج مراجع فنية واقتصادية وتقارير خصوصية حول وضعية المستغلات الفلاحية وبنك معلومات حول مدى التصرف الجيد والشامل في المشاريع الفلاحية. ومن المتوقع أن تنتفع بالمنظومة الجديدة للمرافقة والـتأطير حوالي **10000 مستغلة فلاحية**الى غاية2023.

وللتسريع في تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه وتجسيم مختلف المحاور المنصوص عليها في إتفاقية التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية في أنسب الآجال، قام المركز المرجعي للإستشارات خلال سنة 2019 بإتخاذ التدابير والأعمال التالية:

- إختيار الخبراء والمكونين لضبط وتأمين برنامج خصوصي نظري وتطبيقي في مجالات التواصل والمداربة وبعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية لفائدة المرافقين المختصين،
- إحداث أقطاب التكوين على مستوى محاضن المؤسسات الفلاحية وضبط قائمة نهائية تعنى بالمستلزمات الضرورية من معدات وتجهيزات ووسائل لوجستية ووسائل نقل والشروع في الإجراءات اللازمة لتوفيرها في أنسب الآجال وقبل إنطلاق حلقات العمل والتكوين على مستوى هذه الأقطاب،
- تنظيم أيام إقليمية للتعريف بالبرنامج وفتح باب الترشحات وإجراء محادثات فردية مع حوالي **1400** مشاركا، حضي منهم 240 بالموافقة إستنادا للمعايير التي تم ضبطها من طرف اللجان المركزية والجهوية والشروع في تكوينهم في مجالات المرافقة والمداربة،
- إختيار الدفعة الأولى من المرافقين المختصين المرجعيين في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية والشروع في تكوينهم في مجالات التواصل وريادة الأعمال،
- توفير المطويات والمعلقات والوسائط التنموية اللازمة لمزيد التعريف ببرنامج دفع الإستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية وخصوصياته وأهدافه،
- إختيار مكتب مختص في إعداد دليل الإجراءات ،
- إتمام الإجراءات الخاصة بإختيار مكتب مختص في إعداد مخطط إتصالي حول البرنامج ومكتب تدقيق داخلي.

V - الإعلامية :

تمحورت أهم أنشطة إدارة الإعلامية خلال سنة 2019 حول ما يلي :

1- تنفيذ برنامج السلامة المعلوماتية،
2- اقتناء و تطوير البرمجيات الإعلامية،
3- اقتناء وصيانة التجهيزات ،
4- الإحاطة بالمستعملين والتكوين في مجال الاعلامية.

1- السلامة المعلوماتية :

في إطار متابعة مخطط السلامة المعلوماتية تم خلال سنة 2019 إعداد كراس شروط للقيام بـ :

- اقتناء خزانة مضادة للحرائق
- اقتناء console KVM لقاعة الموزعات الشبكية
- اقتناء switch KVM سيتم تركيزه في قاعة الموزعات الشبكية قصد التحكم في الخوادم

كما تم انجاز دراسة عملية و هيكلية لملائمة الشبكة الداخلية لمعايير السلامة المعلوماتية المنصوص عليها صلب مخطط السلامة.
وتم على إثر هذه الدراسة إعداد العناصر المرجعية وكراس الشروط وتم القيام باستشارة لإعادة تهيئة الشبكة الداخلية للوكالة.

2- اقتناء و تطوير البرمجيات :

2-1- منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق:

قامت مصالح الوكالة بإعداد كراس الشروط المتعلقة بإقتناء وتركيز منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق، وأفضت الإستشارة المجراة في الغرض على إختيار المزود Veneuron للقيام بذلك.
و تم عقد جلسات عمل مع المزود بداية من شهر جويلية قصد ضبط منهجية العمل التي سيقع إتباعها و تحديد أهم مراحل انجاز المشروع، وهي تنقسم كالآتي :
- **المرحلة الأولى:** دراسة و جرد احتياجات العمل لإختيار الحلول التنظيمية و الفنية الملائمة.
- **المرحلة الثانية:** تركيز برمجية "Averroes" الخاصة بأرشفة الوثائق.
-**المرحلة الثالثة:** الربط بين البرمجيات الموجودة حاليا بالوكالة،على غرار منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية " siap " بمنظومة " Averroes" .
- **المرحلة الرابعة :** تكوين المستعملين لإستغلال المنظومة في نسخة تجريبية ومن ثم تعميمها على كافة الإدارات المركزية و الجهوية بالوكالة.
و لضمان نجاعة تركيز المنظومة تم تكوين فريق عمل فني يضم ممثلين عن مختلف إدارات الوكالة يتولى التنسيق مع فريق عمل مؤسسة Veneuron لإدارة المشروع و السهر على إنجاحه.

2-2- منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية " SIAP" :

واصلت الوكالة تحيين محتوى تطبيقة منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية " SIAP "، حيث عقدت جلسات عمل مع إدارة المتابعة تم خلالها الاتفاق على مايلي :

- تحديد مراحل تعهد مطالب صرف المنح (مرحلة الطلب، المعاينة و مابعد المعاينة)،
- ضبط مسار مطلب صرف المنحة (طلب مودع ، بصدد الدرس ... حتى وصوله مرحلة تجسيم الصرف)،
- ضبط الشروط المخولة لاحتساب مكونة الاستثمار في نسبة الانجاز،
- تحديد المخرجات.

2-3- البيانات المفتوحة :

في إطار برنامج التعاون مع المرصد الوطني للفلاحة حول إرساء بوابة خاصة بالبيانات المفتوحة والذي يهدف إلى إثراء المعطيات الموجودة في البوابة بالبيانات المتعلقة بالاستثمار الفلاحي الخاص المصادق عليه من قبل الوكالة، تم إنشاء منظومة "OPENDATA" بالتعاون مع برنامج النفاذ للمعلومة " انشر" تقوم بتزويد البوابة بالمعطيات المطلوبة بصفة أوتوماتيكية.

حيث تم إنشاء أكثر من عشرين جدول إحصائي في صيغة البيانات المفتوحة متاحة حاليا على موقعي الوكالة و agridata.

2- 4- منظومة تسجيل الحضور:

تم تحيين برمجية تسجيل حضور الموظفين بالإدارات الجهوية وربطها بالادارة المركزية (قاعدة بيان لكل إدارة عوضا عن قاعدة واحدة) .

كما تم تكوين المستعملين المكلفين بمتابعة المنظومة قصد استغلالها.

2-5- منظومة CMT الخاصة بالمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية:

تزامنا مع انعقاد الدورة الثانية للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية تم تحيين قاعدة البيات الخاصة بالمنتجات والمترشحين والمتذوقين .

2-6- تحيين وتطوير مواقع الواب :

◄صيانة و تطوير موقع واب الوكالة :

قامت مصالح الوكالة خلال سنة 2019 بإدخال تحسينات جديدة على الموقع يتعلق أبرزها بـ:

- **إضافة نافذة "نفاذ الى المعلومة"** في إطار ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ الى المعلومة والوثائق الإدارية بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016.

- **إضافة نافذة "البيانات المفتوحة"** باللغتين العربية و الفرنسية، تتضمن أهم مؤشرات الاستثمار الفلاحي الخاص على غرار توزيع الاستثمارات و المنح المصادق عليها من طرف الوكالة.
- **إضافة نافذة خاصة بالعلاقة مع المواطن** تم خلالها التعريف بمهام المكلف بالعلاقة مع المواطن إضافة إلى خدمة العرائض على الخط.

◄تطوير موقع الواب الخاص بالمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية :

انطلق الإعداد للدورة الثانية للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية منذ بداية سنة 2019 حيث تم تحيين القائمة النهائية لتصنيفة المنتجات المشاركة في المناظرة و على اثر ذلك تم القيام بالأشغال التالية :

- **شراء اسم مجال جديد concours-terroir.tn ،**
- **تحيين موقع الواب ليستجيب للتكنلوجيا الحديثة:** تم تحيين لغة البرمجة المعتمدة إضافة الى خادم التطبيق حيث تم الاتفاق مع المزود MEDIATIX لتعهد الموقع وتحيينه وحفضه ضمن عقد صيانة مواقع الوكالة،
- **تحيين محتوى الموقع** :تم إضافة الراية الخاصة بالمناظرة (bannière) في نسختها الثانية إضافة إلى نتائج المناظرة و تحيين معرض الصور.

◄إقتناء وصيانة التجهيزات :

قامت المصالح المختصة بالوكالة بـ :

- إعداد كراسات الشروط والقيام بإستشارات لإقتناء تجهيزات إعلامية كما هو منصوص عليه بميزانية 2019 (العنوان الثاني).
- صيانة مجموعة من التجهيزات ضمن عقد الصيانة السنوي.

◄الإحاطة والتكوين في مجال الإعلامية :

عملت مصالح الوكالة على تكوين بعض إطارات الإدارات الجهوية (تم إلحاقهم حديثا من مؤسسات أخرى) وذلك بخصوص إستعمال منظومة الإستثمار الفلاحي والتنمية " siap ".

VI- الوسائل والموارد :

1- الموارد البشرية :

❖ الأعوان والإطارات:

لم يشهد عدد موظفي وأعوان الوكالة تطورا كبيرا سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ 234 موظف من بينهم 148 إطارا (بزيادة 3 أعوان) موزعين على النحو التالي:

جدول توزيع الأعوان المباشرين إلى غاية 31 ديسمبر 2019 حسب السلك

السلك	الصنف	عدد الأعوان
الإطارات	14	2
	13	16
	12	39
	11	36
	10	45
	9	10
	المجموع	**148**
أعوان التّسيير	10	1
	9	6
	8	26
	7	15
	6	14
	5	7
	المجموع	**69**
أعوان التنفيذ	4	2
	3	8
	2	6
	1	1
	المجموع	**17**
المجموع العام		**234**

جدول توزيع الأعوان المباشرين إلى غاية 31 ديسمبر2019 حسب مكان العمل

السلك مكان العمل	الإطارات	أعوان التّسيير	أعوان التنفيذ	المجموع	نسبة التأطير
المقر المركزي	68	25	9	102	66,6 %
الإدارات الجهوية	80	44	8	132	60.6 %
المجموع	148	69	17	**234**	**63,2 %**

❖ **الأعوان المنقطعون عن العمل:**

السلك	التقاعد	إنهاء إلحاق	إلحاق خارج المؤسسة	الاستقالة	الوفاة	المجموع
الإطارات	1	1	2	0	0	4
أعوان التسيير	0	1	0	0	0	1
أعوان التنفيذ	0	0	0	0	0	0
المجموع	**1**	**2**	**2**	**0**	**0**	**5**

❖ **عدد الخطط الوظيفية المصادق عليها بالهيكل التنظيمي : 128 خطة**

الخطط الوظيفية المشغولة بتاريخ 2019/12/31 : 99 خطة
الخطط الوظيفية الشاغرة بتاريخ 2019/12/31 : 29 خطة

❖ **تكوين الموظفين :**

بهدف تحسين قدرات ومؤهلات موظفيها نظمت الوكالة خلال سنة 2019 حوالي 25 دورة تكوينية في مختلف المجالات والاختصاصات لفائدة 177 إطارا وعونا وقد بلغ عدد أيام التكوين 105 يوما حيث قدّرت الإعتمادات الخاصة بالتكوين حوالي 25000 دينارا مع العلم انه تمت الاستفادة من برامج أخرى في مجال التكوين على غرار برنامج التعاون الألماني GIZ ، برنامج Primea و برنامج التعاون الإيطالي و برنامج التعاون الهندي.

وتتلخص محاور التكوين في الجدول التالي :

ع/ر	محاور التكوين	التنزيل	عدد أيام التكوين	عدد المنتفعين
1	دورة تكوينية حول غراسة القوارص	ميزانية التكوين 2019(1500د)	5	3
2	قانون المالية لسنة 2019	ميزانية التكوين 2019(500د)	1	5
3	القانون الاساسي للميزانية وقانون المالية	برنامج وزارة الفلاحة	2	1
4	تكوين في زراعة القنارية	ميزانية التكوين 2019(800د)	5	4

5	Comptabilité & Fiscalité des Entreprises	ميزانية التكوين 2019(1666د)	13	1
6	Développement et financement des chaines de valeurs agricoles et agroalimentaires	برنامج التعاون الالماني GIZ	8	1
7	تعهد ملفات الاستثمار المتضمنة لمكونات الطاقة الشمسية لفائدة ولايات الشمال	برنامج التعاون الالماني GIZ	1	13
8	تنمية وتمويل سلاسل القيمة في القطاع الفلاحي(المحور الاول)	برنامج التعاون الالماني GIZ	3	1
9	تنمية وتمويل سلاسل القيمة في القطاع الفلاحي(المحور الثاني)	برنامج التعاون الالماني GIZ	4	1
10	التدريب الرقمي	برنامج التعاون الالماني GIZ	1	4
11	تعهد ملفات الاستثمار المتضمنة لمكونات الطاقة الشمسية لفائدة ولايات الجنوب	برنامج التعاون الالماني GIZ	1	9
12	تكوين حول برمجية سياب	ميزانية التصرف 2019	2	6
13	تقنيات التواصل(الدورة الاولى)	برنامج PRIMEA	5	4
14	تقنيات التواصل(الدورة الثانية)	برنامج PRIMEA	5	17
15	الريادة في الاعمال(الدورة الاولى)	برنامج PRIMEA	5	4
16	الريادة في الاعمال(الدورة الثانية)	برنامج PRIMEA	5	17
17	تكوين في مجال التغيرات المناخية	برنامج وزارة الشؤون المحلية والبيئة	4	1
18	Création d'une petite entreprise	برنامج التعاون الهندي	14	3

19	les TIC dans le domaine Agricoles	يرنامج التعاون الايطالي	2	18
20	تكوين في زراعة القنارية(الدورة الثانية)	ميزانية التكوين 2019(200د)	2	1
21	دورة تكوينية حول القرض العقاري	ميزانية التكوين 2019(1000د)	1	25
22	الفلاحة البيولوجية	ميزانية التكوين 2019(7100د)	4	17
23	مراحل اعداد الهيكل التنظيمي وظوابط المصادقة النهائية عليه	ميزانية التكوين 2019(1179د)	2	1
24	فن الاتصال	برنامج PRIMEA	5	10
25	تقنيات المرافقة	برنامج PRIMEA	5	10

2- الميزانية :

*** الإعتمادات المرصودة لسنة 2019:**

تتلخص في الجدول التالي :

االوحدة : أ.د

	الخزينة	**موارد ذاتية**	**الجملة**
ميزانية التصرف	9540	595	**10135**
ميزانية التنمية	1150		**1150**
المجموع	**10690**	**595**	**11285**

تجدر الإشارة إلى أنّه تم فتح إعتمادات تـأجير إضـافية تقدّر بــ 1194 أ.د و ذلـك نظـرا لعـدم إحتساب الإنعكاس المالي للزيادة فـي الأجـور (القسـط الثـاني و الثالـث) عنـد مناقشـة مشـروع الميزانية.

أما الموارد الذاتية فقد تم ترسيم 500 أ.د بميزانية العنوان الأول غير أنّـه تـم تحقيـق 595 أ.د متأتيـة أساسـا مـن مسـاهمة المؤسسـات العموميـة و الخاصـة فـي المعـارض و الصـالونات بالخارج.

*** ميزانية التصرف لسنة 2019 :**

تتلخص في الجدول التالي :

الوحدة : أ.د

المحاور	المبرمج 2019		المنجز 2019	النسبة %
	الخزينة	موارد ذاتية		
الأجور	8492		8492	100.00
التسيير الإداري	1048	595	1597	97.20
تكوين الباعثين الشبان	32		21	65.62
محاضن المؤسسات	46		46	100.00
مجموع العنوان الأول	**9540**	**595**	**10089**	**99.54**

- بالنسبة لإعتمادات التأجير يلاحظ أن نسبة الإنجاز بلغت 100 %،
- بالنسبة للتسيير الإداري فقد بلغت نسبة الإنجاز 97,20 % وهي نسبة إنجاز طيبة.

*** ميزانية التنمية لسنة 2019 :**

تتلخص في الجدول التالي :

الوحدة: أ.د

	فواضل 2018	المرسم 2019	المفتوح 2019	المنجز 2019	النسبة %
الأنشطة التنموية	20.5	840	840	860.5	100
المعارض و الصالونات بالخارج		740	740	740	100
المعارض و الصالونات بتونس	3.8	20	20	23.8	100
الصالون الدولي للتكنولوجيا	2.3	-	-	2.3	100
الندوات و الملتقيات	0.9	30	30	30.9	100
أيام التنمية و الشراكة	0.2	10	10	10.2	100
الوسائل التنموية	10.8	40	40	50.8	100
الأسبوع البيولوجي	2.5	-	-	2.5	100
الإعلامية	230.8	80	80	194.6	62.61
تجهيزات مختلفة	14.8	20	20	24.6	70.68
مشروع دعم الخدمات الفلاحية	49.9	-	-	-	0.00
وسائل النقل	29	200	200	229	100
تحسين الجودة	118.2	10	10	128.2	100
متابعة المشاريع الفلاحية	181.8	-	-	62.6	34.43
مجموع العنوان الثاني	**645**	**1150**	**1150**	**1499.5**	**83.53**

بالنسبة للأنشطة التنموية و تحسين الجودة ووسائل النقل نلاحظ أن نسبة الإنجاز كانت في حدود 100% و قد تم إستعمال كل فواضل الإعتمادات المتوفرة.
بالنسبة للإعلامية فإن نسبة الإنجاز بلغت 62.61 % و هي نسبة طيبة، حيث تمّ إستعمال جزء من فواضل الإعتمادات التي تمّ برمجة إستهلاكها على ثلاث سنوات.
أمّا بالنسبة لمتابعة المشاريع الفلاحية فإن نسبة الإنجاز بلغت 34.43 % و يعود ذلك إلى عدم إنجاز الدراسة المتعلقة بمتابعة و تقييم المشاريع الفلاحية نظرا لأن طلب العروض الذي تمّ الإعلان عنه كان غير مثمر.

- إستهلاك الطاقة :

*** إستهلاك الماء:**
شهد استهلاك الماء خلال سنة 2019 إنخفاظا ملحوظا مقارنة بسنة 2018، حيث تقدّر الكمية المستهلكة بحوالي 844 متر مكعب بقيمة 2391,200 دينارا مقارنة مع 921 متر مكعب تمّ إستهلاكها خلال سنة 2018 بقيمة 2488,000 دينارا. و هو ما نتج عنه إقتصاد في الكمية المستهلكة بحوالي 8.3 %.

*** إستهلاك الكهرباء:**
شهد مؤشر إستهلاك الكهرباء خلال سنة 2019 إنخفاضا في الكمية المستهلكة، حيث تمّ تسجيل 134956 كيلوات مقارنة بـ 147724 كيلوات مستهلكة خلال سنة 2018 و إرتفاعا في الكلفة (60538 د مقابل 53847 دينارا سنة 2018). هو ما نتج عنه إقتصاد في الكمية المستهلكة بحوالي 8.6 %.

*** استهلاك المحروقات (بنزين و قازوال):**
انخفضت الكمية المستهلكة من المحروقات (بنزين و قازوال) خلال سنة 2019، حيث بلغت حوالي 48121 لترا بقيمة 80094,700 دينارا مقارنة مع إستهلاك 64800 لترا بقيمة 96806,000 دينارا خلال سنة 2018 و بالتالي تمّ تسجيل إقتصاد في الكمية بحوالي 25%.

و يلخص الجدول التالي استهلاك الطاقة خلال سنة 2019 :

	2018		2019	
	الكمية	الكلفة (د)	الكمية	الكلفة (د)
الماء	921 م^3	2488,000	844 م^3	2391,200
الكهرباء	147724 كيلوات	53847,000	134956	60538,000
المحروقات	64800 لترا	96806,000	48121	80094,700

VII- مراقبة التصرف :

قامت المصالح المختصة بمراقبة التصرف خلال سنة 2019 بالعمليات التالية :

- متابعة التصرف في ميزانية التصرّف والتنمية بالتنسيق مع الإدارة الفرعية للمالية وذلك قصد عرضها خلال اجتماعات مجلس المؤسسة.

- إعداد مشروع ميزانية الوكالة بعنوان سنة 2020 بالتنسيق مع مختلف الإدارات المركزية وإدارة الشؤون الإدارية والمالية. حيث تم تجميع المقترحات بخصوص الميزانية وإرفاقها بالمؤيدات اللازمة ومناقشتها مع الأطراف المعنية بالاعتماد على نسق انجاز الميزانيات السابقة و على حجم النشاط. وتم أيضا القيام بالتعديلات الضرورية بعد مناقشة محتواها مع سلطة الإشراف ووزارة المالية.

كما تم إعداد إطار القدرة الأداء بعنوان سنة 2020 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- مراقبة التصرف في الشّراءات عن طريق الاستشارات من خلال التثبت في محاضر جلسات فرز العروض قبل إحالتها إلى الإدارة العامة والتثبت من توفر الاعتمادات اللّازمة.

- مراقبة إعداد الأجور والمرتبات من خلال مواصلة عملية التثبّت من مرتّبات وأجور موظّفي الوكالة ومراقبة إجراءات التعهّد.

- متابعة مختلف أوجه نشاط الوكالة من خلال إعداد لوحة قيادة تتضمن نسب الانجاز مقارنة بما هو مبرمج وتحليل الفوارق، وعرضها خلال اجتماعات مجلس المؤسسة. وقد مكنت لوحات القيادة التي تم إعدادها من إبراز الأنشطة التي تشهد تأخيرا في انجاز برامج أعمالها مقارنة بنفس الفترة من السنة السّابقة بهدف إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي هذا التأخير.